

# حاشية التهذيب لجلال الدواني









ذكره المص في حاشية شرح الكشاف والمدح يعم الاختياري وغيره  
يقال مدحت اللؤلؤ على صفاتها ولا يقال حمدتها وقيل المدح ايضا  
مخصوص بالاختياري ومثال اللؤلؤ مصنوع (وقيل) الحمد يعم الاختياري  
وغيره ايضا كالمدح الا انه يجب ان يكون المحمود عليه اختياريًا بخلاف  
المدح عليه لانه اعم فلي تأمل (قوله الذي هدانا قيل) الهداية الدلالة  
على ما يوصل الى المطوقيل هي الدلالة الموصلة الى المطور ورجع الاول  
ونسب الثاني الى البعض ونقض بقوله تعالى واما ثمود فهديناهم  
فاستحبوا العبي على الهدى والاول منقوض ايضا بقوله تعالى انك لا تهدي  
من احببت ولكن الله يهدي من يشاء واحتمال يجوز مشترك والمنافسة  
في امتناع حمله على هذا المعنى محال فتأمل وقال المص في حاشية الكشاف  
ما محصلة انها تنعدي بنفسها وبالي وباللام ومعناها على الاول الا يصل  
وعلى الثانيين اراءة الطريق فافهم (قوله سواء الطريق) اى الطريق  
المستوى والصراط المستقيم والمراد به نفس الامر عموما ولك ان  
تخصه بالاسلام لكن الاول انب (قوله وجعل لنا التوفيق خير رفيق)  
التوفيق جعل الاسباب موافقة للمط ثم خص بالخير حاصله توجيه الاسباب  
باسرها نحو المسيمات (وقوله لنا) الظ فيه من حيث المعنى تعلقه برفيق لكن  
اللفظ لا يساعد لامتناع تقدم ما في حيز المضاف اليه عليه ولان المفعول  
لا يقع الاحيث بصح وقوع العامل فيه فاما ان يتعلق بمحذوف يفسره  
المذكور او يقال الظرف مما يتوسع فيه اذ يكفيه رابحة من الفعل على  
مجازاة ما ذكره المص في قول صاحب التلخيص واكثرها الاصول جمعوا اما  
تعلقه بمحذوف فريك من حيث المعنى كما لا يخفى على من له فطنة سليمة وفطنة  
قوية (قوله والصلوة والسلام على من ارسله هدى) قيل هو مصدر  
بمعنى اسم الفاعل والظ انه اسم الحاصل بالمصدر اطلاق عليه مبالغة  
(قوله هو بالاعتداء حقيق) مصدر مبنى للمفعول بان يهتدى به  
(قوله به) متعلق بالاعتداء الاقتداء مصدر بمعنى المفعول اى بان يهتدى به  
وقوله به متعلق بالاعتداء ولا يليق تعلقه بيليق فافهم (قوله بالتصديق  
متعلق) بسعدوا والياء للسببية (قوله بالتحقيق) يحتمل ان يتعلق بسعدوا  
والياء للسببية كما سبق في قوله بالتصديق والمعنى سعدوا معارج الحق



ذكره المص في حاشية شرح الكشاف والمدح يعم الاختياري وغيره  
يقال مدحت اللؤلؤ على صفاتها ولا يقال حمدتها وقيل المدح ايضا  
مخصوص بالاختياري ومثال اللؤلؤ مصنوع (وقيل) الحمد يعم الاختياري  
وغيره ايضا كالممدوح الا انه يجب ان يكون المحمود عليه اختياريًا بخلاف  
الممدوح عليه لانه اعم فلي تأمل (قوله الذي هدانا قيل) الهداية الدلالة  
على ما يوصل الى المطوقيل هي الدلالة الموصلة الى المطور ورجع الاول  
ونسب الثاني الى البعض ونقض بقوله تعالى واما ثمود فهديناهم  
فاستحبوا العبي على الهدى والاول منقوض ايضا بقوله تعالى انك لا تهدي  
من احببت ولكن الله يهدي من يشاء واحتمال يجوز مشترك والمنافسة  
في امتناع حمله على هذا المعنى محال فتأمل وقال المص في حاشية الكشاف  
ما محصله انها تنعدي بنفسها وبالي وباللام ومعناها على الاول الا يصل  
وعلى الثانيين اراءة الطريق فافهم (قوله سواء الطريق) اي الطريق  
المستوى والصراط المستقيم والمراد به نفس الامر عموما ولك ان  
تخصه بالاسلام لكن الاول انب (قوله وجعل لنا التوفيق خير رفيق)  
التوفيق جعل الاسباب موافقة للمط ثم خص بالخير حاصله توجيه الاسباب  
باسرها نحو المسيمات (وقوله لنا) الظ فيه من حيث المعنى تعلقه برفيق لكن  
اللفظ لا يساعد لامتناع تقدم ما في حيز المضاف اليه عليه ولان المفعول  
لا يقع الا حيث يصح وقوع العامل فيه فاما ان يتعلق بمحذوف يفسره  
المذكور او يقال الظرف مما يتوسع فيه اذ يكفيه رابحة من الفعل على  
مجازاة ما ذكره المص في قول صاحب التلخيص واكثرها الاصول جمعوا اما  
تعلقه بمحذوف فريك من حيث المعنى كما لا يخفى على من له فطنة سليمة وفطنة  
قوية (قوله والصلوة والسلام على من ارسله هدى) قيل هو مصدر  
بمعنى اسم الفاعل والظ انه اسم الحاصل بالمصدر اطلاق عليه مبالغة  
(قوله هو بالاعتداء حقيق) مصدر مبنى للمفعول بان يهتدى به  
(قوله به) متعلق بالاعتداء الاقتداء مصدر بمعنى المفعول اي بان يهتدى به  
وقوله به متعلق بالاعتداء ولا يليق تعلقه بيليق فافهم (قوله بالتصديق  
متعلق) بسعدوا والياء للسببية (قوله بالتحقيق) يحتمل ان يتعلق بسعدوا  
والياء للسببية كما سبق في قوله بالتصديق والمعنى سعدوا معارج الحق



ذكره المص في حاشية شرح الكشاف والمدح يعم الاختياري وغيره  
يقال مدحت اللؤلؤ على صفاتها ولا يقال حمدتها وقيل المدح ايضا  
مخصوص بالاختياري ومثال اللؤلؤ مصنوع (وقيل) الحمد يعم الاختياري  
وغيره ايضا كالمدح الا انه يجب ان يكون المحمود عليه اختياريًا بخلاف  
المدح عليه لانه اعم فلي تأمل (قوله الذي هدانا قيل) الهداية الدلالة  
على ما يوصل الى المطوقيل هي الدلالة الموصلة الى المطور ورجع الاول  
ونسب الثاني الى البعض ونقض بقوله تعالى واما ثمود فهديناهم  
فاستحبوا العبي على الهدى والاول منقوض ايضا بقوله تعالى انك لا تهدي  
من احببت ولكن الله يهدي من يشاء واحتمال يجوز مشترك والمنافسة  
في امتناع حمله على هذا المعنى محال فتأمل وقال المص في حاشية الكشاف  
ما محصلة انها تنعدي بنفسها وبالي وباللام ومعناها على الاول الا يصل  
وعلى الثانيين اراءة الطريق فافهم (قوله سواء الطريق) اي الطريق  
المستوى والصراط المستقيم والمراد به نفس الامر عموما ولك ان  
تخصه بالاسلام لكن الاول انب (قوله وجعل لنا التوفيق خير رفيق)  
التوفيق جعل الاسباب موافقة للمط ثم خص بالخير حاصلة توجبه الاسباب  
باسرها نحو المسيمات (وقوله لنا) الظ فيه من حيث المعنى تعلقه برفيق لكن  
اللفظ لا يساعد لامتناع تقدم ما في حيز المضاف اليه عليه ولان المفعول  
لا يقع الا حيث يصح وقوع العامل فيه فاما ان يتعلق بمحذوف يفسره  
المذكور او يقال الظرف مما يتوسع فيه اذ يكفيه رابحة من الفعل على  
مجازاة ما ذكره المص في قول صاحب التلخيص واكثرها الاصول جمعوا واما  
تعلقه بمحذوف فريك من حيث المعنى كما لا يخفى على من له فطنة سليمة وفطنة  
قوية (قوله والصلوة والسلام على من ارسله هدى) قيل هو مصدر  
بمعنى اسم الفاعل والظ انه اسم الحاصل بالمصدر اطلاق عليه مبالغة  
(قوله هو بالاعتداء حقيق) مصدر مبنى للمفعول بان يهتدى به  
(قوله به) متعلق بالاعتداء الاقتداء مصدر بمعنى المفعول اي بان يهتدى به  
وقوله به متعلق بالاعتداء ولا يليق تعلقه بيليق فافهم (قوله بالتصديق  
متعلق) بسعدوا والياء للسببية (قوله بالتحقيق) يحتمل ان يتعلق بسعدوا  
والياء للسببية كما سبق في قوله بالتصديق والمعنى سعدوا معارج الحق



ذكره المص في حاشية شرح الكشاف والمدح يعم الاختياري وغيره  
يقال مدحت اللؤلؤ على صفاتها ولا يقال حمدتها وقيل المدح ايضا  
مخصوص بالاختياري ومثال اللؤلؤ مصنوع (وقيل) الحمد يعم الاختياري  
وغيره ايضا كالمدح الا انه يجب ان يكون المحمود عليه اختياريًا بخلاف  
المدح عليه لانه اعم فلي تأمل (قوله الذي هدانا قيل) الهداية الدلالة  
على ما يوصل الى المطوقيل هي الدلالة الموصلة الى المطور ورجع الاول  
ونسب الثاني الى البعض ونقض بقوله تعالى واما ثمود فهديناهم  
فاستحبوا العبي على الهدى والاول منقوض ايضا بقوله تعالى انك لا تهدي  
من احببت ولكن الله يهدي من يشاء واحتمال يجوز مشترك والمنافسة  
في امتناع حمله على هذا المعنى محال فتأمل وقال المص في حاشية الكشاف  
ما محصله انها تنعدي بنفسها وبالي وباللام ومعناها على الاول الا يصل  
وعلى الثانيين اراءة الطريق فافهم (قوله سواء الطريق) اي الطريق  
المستوى والصراط المستقيم والمراد به نفس الامر عموما ولك ان  
تخصه بالاسلام لكن الاول انب (قوله وجعل لنا التوفيق خير رفيق)  
التوفيق جعل الاسباب موافقة للمط ثم خص بالخير حاصله توجيه الاسباب  
باسرها نحو المسيمات (وقوله لنا) الظ فيه من حيث المعنى تعلقه برفيق لكن  
اللفظ لا يساعد لامتناع تقدم ما في حيز المضاف اليه عليه ولان المفعول  
لا يقع الا حيث يصح وقوع العامل فيه فاما ان يتعلق بمحذوف يفسره  
المذكور او يقال الظرف مما يتوسع فيه اذ يكفيه رابحة من الفعل على  
مجازاة ما ذكره المص في قول صاحب التلخيص واكثرها الاصول جمعوا واما  
تعلقه بمحذوف فريك من حيث المعنى كما لا يخفى على من له فطنة سليمة وفطنة  
قوية (قوله والصلوة والسلام على من ارسله هدى) قيل هو مصدر  
بمعنى اسم الفاعل والظ انه اسم الحاصل بالمصدر اطلاق عليه مبالغة  
(قوله هو بالاعتداء حقيق) مصدر مبنى للمفعول بان يهتدى به  
(قوله به) متعلق بالاعتداء الاقتداء مصدر بمعنى المفعول اي بان يهتدى به  
وقوله به متعلق بالاعتداء ولا يليق تعلقه بيليق فافهم (قوله بالتصديق  
متعلق) بسعدوا والياء للسببية (قوله بالتحقيق) يحتمل ان يتعلق بسعدوا  
والياء للسببية كما سبق في قوله بالتصديق والمعنى سعدوا معارج الحق



كل من التصور والتصديق الى الضروري والنظري بديهى فان كل  
عافل يجد في نفسه انه يحصل له بعض التصورات والتصديقات كتصور  
الحرارة والبرودة والتصديق بان الكل اعظم من الجزء من غير نظر  
واكتساب ويحصل له بعض آخر منهما كتصور الملاك والجن والتصديق  
بان العالم حادث بالنظر والاكتساب وهذا الطريق اعنى الاحالة على  
البديهية اسلم من تكلف الاستدلال عليه بانه لو كان الكل من كل منهما  
نظريا لدارا وتسلسل او بديهيا لما احتجنا في شئ منهما الى الفكر فانه مع  
ما فيه من التوقف على امتناع اكتساب التصديق من التصور ثم على  
حدوث النفس على ما هو المشهور لا يتم الا بدعوى البديهية في مقدمات  
الدليل واطرافها وذلك كاف في نفى كسبية الكل فلا حاجة الى الدليل  
عليه ثم لا بد من دعوى البديهية ثبوت الاحتياج الى الفكر وذلك بعينه  
دعوى البداهة في عدم بداهة الكل فظهر ان الاستدلال يؤل بالآخرة  
الى دعوى البداهة في المط فليكتف به او لا فافهم ذلك فانه مما لا تجده  
من غيرنا وانظمه في سلك نظائره المنشورة في هذه الحواشي ( قوله  
الضرورة والاكتساب بالنظر ) المشهور في تعريف الضروري  
والنظري ما يتوقف حصوله على النظر وما لا يتوقف عليه ويرد عليه  
انه مامن تصور وتصديق الا ويمكن حصوله بلا نظر بل بالحدس  
لان صاحب القوة القدسية يعلم المطالب كلها بالحدس ولا يمكن عنه الجواب  
بانها تكون بديهية بالنسبة اليه ونظرية بالنسبة الى غيره اذ حصول تلك  
القوة لكل فرد يمكن فلا يتوقف حصوله بالنسبة اليه على الفكر اذ التوقف  
ان لا يمكن حصول الشئ من النظري الا بعد حصول شئ آخر والجواب  
انا لانم ان التوقف ما ذكرتم فانهم جوزوا تعدد العلل المستقلة للمعلول  
الشخصى على سبيل التبادل بان يكون هناك علتان يمكن حصول  
المعلول بكل منهما او حصل ابتداء ثم اذا وجد باحدى العلتين لا يمكن  
حدوثه بالعللة الاخرى ولا شك انه يمكن حصول المعلول بدون كل منهما  
لامكان وجود الاخرى فلو كان التوقف ما ذكرتم لم يكن شئ منهما  
عللة له اذ العلة هو ما يتوقف عليه الشئ هذا خلاف بل التوقف هو الامر  
المصحح لدخول الفاء وهو الاستبعاد ولا شك انه يصح في الصورة



كل من التصور والتصديق الى الضروري والنظري بديهى فان كل  
عافل يجد في نفسه انه يحصل له بعض التصورات والتصديقات كتصور  
الحرارة والبرودة والتصديق بان الكل اعظم من الجزء من غير نظر  
واكتساب ويحصل له بعض آخر منهما كتصور الملاك والجن والتصديق  
بان العالم حادث بالنظر والاكتساب وهذا الطريق اعنى الاحالة على  
البديهية اسلم من تكلف الاستدلال عليه بانه لو كان الكل من كل منهما  
نظريا لدارا وتسلسل او بديهيا لما احتجنا في شئ منهما الى الفكر فانه مع  
ما فيه من التوقف على امتناع اكتساب التصديق من التصور ثم على  
حدوث النفس على ما هو المشهور لا يتم الا بدعوى البديهية في مقدمات  
الدليل واطرافها وذلك كاف في نفي كسبية الكل فلا حاجة الى الدليل  
عليه ثم لا بد من دعوى البديهية ثبوت الاحتياج الى الفكر وذلك بعينه  
دعوى البداهة في عدم بداهة الكل فظهر ان الاستدلال يؤل بالآخرة  
الى دعوى البداهة في المط فليكتف به او لا فافهم ذلك فانه مما لا تجده  
من غيرنا وانظمه في سلك نظائره المنشورة في هذه الحواشي ( قوله  
الضرورة والاكتساب بالنظر ) المشهور في تعريف الضروري  
والنظري ما يتوقف حصوله على النظر وما لا يتوقف عليه ويرد عليه  
انه مامن تصور وتصديق الا ويمكن حصوله بلا نظر بل بالحدس  
لان صاحب القوة القدسية يعلم المطالب كلها بالحدس ولا يمكن عنه الجواب  
بانها تكون بديهية بالنسبة اليه ونظرية بالنسبة الى غيره اذ حصول تلك  
القوة لكل فرد يمكن فلا يتوقف حصوله بالنسبة اليه على الفكر اذ التوقف  
ان لا يمكن حصول الشئ من النظري الا بعد حصول شئ آخر والجواب  
انا لانم ان التوقف ما ذكرتم فانهم جوزوا تعدد العلل المستقلة للمعلول  
الشخصى على سبيل التبادل بان يكون هناك علتان يمكن حصول  
المعلول بكل منهما او حصل ابتداء ثم اذا وجد باحدى العلتين لا يمكن  
حدوثه بالعللة الاخرى ولا شك انه يمكن حصول المعلول بدون كل منهما  
لامكان وجود الاخرى فلو كان التوقف ما ذكرتم لم يكن شئ منهما  
عللة له اذ العلة هو ما يتوقف عليه الشئ هذا خلاف بل التوقف هو الامر  
المصحح لدخول الفاء وهو الاستبعاد ولا شك انه يصح في الصورة



كل من التصور والتصديق الى الضروري والنظري بديهى فان كل  
عافل يجد في نفسه انه يحصل له بعض التصورات والتصديقات كتصور  
الحرارة والبرودة والتصديق بان الكل اعظم من الجزء من غير نظر  
واكتساب ويحصل له بعض آخر منهما كتصور الملاك والجن والتصديق  
بان العالم حادث بالنظر والاكتساب وهذا الطريق اعنى الاحالة على  
البديهية اسلم من تكلف الاستدلال عليه بانه لو كان الكل من كل منهما  
نظريا لدارا وتسلسل او بديهيا لما احتجنا في شئ منهما الى الفكر فانه مع  
ما فيه من التوقف على امتناع اكتساب التصديق من التصور ثم على  
حدوث النفس على ما هو المشهور لا يتم الا بدعوى البديهية في مقدمات  
الدليل واطرافها وذلك كاف في نفي كسبية الكل فلا حاجة الى الدليل  
عليه ثم لا بد من دعوى البديهية ثبوت الاحتياج الى الفكر وذلك بعينه  
دعوى البداهة في عدم بداهة الكل فظهر ان الاستدلال يؤل بالآخرة  
الى دعوى البداهة في المط فليكتف به او لا فافهم ذلك فانه مما لا تجده  
من غيرنا وانظمه في سلك نظائره المنشورة في هذه الحواشي ( قوله  
الضرورة والاكتساب بالنظر ) المشهور في تعريف الضروري  
والنظري ما يتوقف حصوله على النظر وما لا يتوقف عليه ويرد عليه  
انه مامن تصور وتصديق الا ويمكن حصوله بلا نظر بل بالحدس  
لان صاحب القوة القدسية يعلم المطالب كلها بالحدس ولا يمكن عنه الجواب  
بانها تكون بديهية بالنسبة اليه ونظرية بالنسبة الى غيره اذ حصول تلك  
القوة لكل فرد يمكن فلا يتوقف حصوله بالنسبة اليه على الفكر اذ التوقف  
ان لا يمكن حصول الشئ من النظري الا بعد حصول شئ آخر والجواب  
انا لانم ان التوقف ما ذكرتم فانهم جوزوا تعدد العلل المستقلة للمعلول  
الشخصى على سبيل التبادل بان يكون هناك علتان يمكن حصول  
المعلول بكل منهما او حصل ابتداء ثم اذا وجد باحدى العلتين لا يمكن  
حدوثه بالعللة الاخرى ولا شك انه يمكن حصول المعلول بدون كل منهما  
لامكان وجود الاخرى فلو كان التوقف ما ذكرتم لم يكن شئ منهما  
عللة له اذ العلة هو ما يتوقف عليه الشئ هذا خلاف بل التوقف هو الامر  
المصحح لدخول الفاء وهو الاستبعاد ولا شك انه يصح في الصورة



كل من التصور والتصديق الى الضروري والنظري بديهى فان كل  
عافل يجد في نفسه انه يحصل له بعض التصورات والتصديقات كتصور  
الحرارة والبرودة والتصديق بان الكل اعظم من الجزء من غير نظر  
واكتساب ويحصل له بعض آخر منهما كتصور الملاك والجن والتصديق  
بان العالم حادث بالنظر والاكتساب وهذا الطريق اعنى الاحالة على  
البديهية اسلم من تكلف الاستدلال عليه بانه لو كان الكل من كل منهما  
نظريا لدارا وتسلسل او بديهيا لما احتجنا في شئ منهما الى الفكر فانه مع  
ما فيه من التوقف على امتناع اكتساب التصديق من التصور ثم على  
حدوث النفس على ما هو المشهور لا يتم الا بدعوى البديهية في مقدمات  
الدليل واطرافها وذلك كاف في نفي كسبية الكل فلا حاجة الى الدليل  
عليه ثم لا بد من دعوى البديهية ثبوت الاحتياج الى الفكر وذلك بعينه  
دعوى البداهة في عدم بداهة الكل فظهر ان الاستدلال يؤل بالآخرة  
الى دعوى البداهة في المط فليكتف به او لا فافهم ذلك فانه مما لا تجده  
من غيرنا وانظمه في سلك نظائره المنشورة في هذه الحواشي ( قوله  
الضرورة والاكتساب بالنظر ) المشهور في تعريف الضروري  
والنظري ما يتوقف حصوله على النظر وما لا يتوقف عليه ويرد عليه  
انه مامن تصور وتصديق الا ويمكن حصوله بلا نظر بل بالحدس  
لان صاحب القوة القدسية يعلم المطالب كلها بالحدس ولا يمكن عنه الجواب  
بانها تكون بديهية بالنسبة اليه ونظرية بالنسبة الى غيره اذ حصول تلك  
القوة لكل فرد يمكن فلا يتوقف حصوله بالنسبة اليه على الفكر اذ التوقف  
ان لا يمكن حصول الشئ من النظري الا بعد حصول شئ آخر والجواب  
انا لانم ان التوقف ما ذكرتم فانهم جوزوا تعدد العلل المستقلة للمعلول  
الشخصى على سبيل التبادل بان يكون هناك علتان يمكن حصول  
المعلول بكل منهما او حصل ابتداء ثم اذا وجد باحدى العلتين لا يمكن  
حدوثه بالعللة الاخرى ولا شك انه يمكن حصول المعلول بدون كل منهما  
لامكان وجود الاخرى فلو كان التوقف ما ذكرتم لم يكن شئ منهما  
عللة له اذ العلة هو ما يتوقف عليه الشئ هذا خلاف بل التوقف هو الامر  
المصحح لدخول الفاء وهو الاستبعاد ولا شك انه يصح في الصورة



كل من التصور والتصديق الى الضروري والنظري بديهى فان كل  
عاقلة يجد في نفسه انه يحصل له بعض التصورات والتصديقات كتصور  
الحرارة والبرودة والتصديق بان الكل اعظم من الجزء من غير نظر  
واكتساب ويحصل له بعض آخر منهما كتصور الملاك والجن والتصديق  
بان العالم حادث بالنظر والاكتساب وهذا الطريق اعنى الاحالة على  
البديهية اسلم من تكلف الاستدلال عليه بانه لو كان الكل من كل منهما  
نظريا لدارا وتسلسل او بديهيا لما احتجنا في شئ منهما الى الفكر فانه مع  
ما فيه من التوقف على امتناع اكتساب التصديق من التصور ثم على  
حدوث النفس على ما هو المشهور لا يتم الا بدعوى البديهية في مقدمات  
الدليل واطرافها وذلك كاف في نفي كسبية الكل فلا حاجة الى الدليل  
عليه ثم لا بد من دعوى البديهية ثبوت الاحتياج الى الفكر وذلك بعينه  
دعوى البداهة في عدم بداهة الكل فظهر ان الاستدلال يؤل بالآخرة  
الى دعوى البداهة في المط فليكتف به او لا فافهم ذلك فانه مما لا تجده  
من غيرنا وانظمه في سلك نظائره المنشورة في هذه الحواشى ( قوله  
الضرورة والاكتساب بالنظر ) المشهور في تعريف الضروري  
والنظري ما يتوقف حصوله على النظر وما لا يتوقف عليه ويرد عليه  
انه مامن تصور وتصديق الا ويمكن حصوله بلا نظر بل بالحدس  
لان صاحب القوة القدسية يعلم المطالب كلها بالحدس ولا يمكن عنه الجواب  
بانها تكون بديهية بالنسبة اليه ونظرية بالنسبة الى غيره اذ حصول تلك  
القوة لكل فرد يمكن فلا يتوقف حصوله بالنسبة اليه على الفكر اذ التوقف  
ان لا يمكن حصول الشئ من النظري الا بعد حصول شئ آخر والجواب  
انا لانم ان التوقف ما ذكرتم فانهم جوزوا تعدد العلل المستقلة للمعلول  
الشخصى على سبيل التبادل بان يكون هناك علتان يمكن حصول  
المعلول بكل منهما او حصل ابتداء ثم اذا وجد باحدى العلتين لا يمكن  
حدوثه بالعللة الاخرى ولا شك انه يمكن حصول المعلول بدون كل منهما  
لامكان وجود الاخرى فلو كان التوقف ما ذكرتم لم يكن شئ منهما  
عللة له اذا العلة هو ما يتوقف عليه الشئ هذا خلاف بل التوقف هو الامر  
المصحح لدخول الفاء وهو الاستبعاد ولا شك انه يصح في الصورة



يدل عليه انه قال القسمة الاولى بالاعراض الذاتية قد يكون بتقابل مثل  
كل خط امام مستقيم او منحني وكل عدد اما زوج واما فرد وقد يكون بغير  
تقابل كقولنا ان من الحيوان ما هو سامح ومنه ماش ومنه زاحق ومنه  
طائر فتندرج كل القسمة الاخيرة لاعلى التقابل مع تحقق التضاد المشهورى  
بين الاقسام ولقد اشبهنا الكلام وقد بقي بعد دقائق في هذا المرام  
تركناها خفية المتقاربات التي قلنا ان قول الشيخ تنزلنا الى مدارك الصحفية  
للجهال العارفين الحق بالرجاء واما المرتفعون عن خضيب النقص الى  
ذروة الكمال فيتحلون بنور البصيرة جليلة الحال ولا يلتفتون الى ما قبل  
او ما يتال (قوله المعلوم التصوري والتصديقي) اي موضوع المنطق  
المعلوم التصوري من حيث يوصل الى مط تصوري والمعلوم التصديقي  
من حيث يوصل الى مط تصديقي وقد خالف الظالم المشهور في قصر  
البحث على موصل القريب في القسمين حيث قال في الاول ويسمى  
معرفا وفي الثاني ويسمى حجة فان بحث المنطق في التصورات  
والتصديقات لا يختص بالموصل القريب الذي هو المعروف والحجة  
بل يبحث عن الايصال البعيد فيهما والابعد في التصديقات واعل  
ذلك تصرف منه بضم النشر وارجاع جميع المباحث الى مباحث  
الموصل القريب حتى يكون قوايم الجنس كذا في قوة قولنا ان المد  
يتألف من الامر الذي هو كذا والمعرف جزؤه كذا وقس عليه حال  
القضايا اذ لا شك انه يحصل بحسب تلك الاحوال احوال الموصل  
القريب ونظير ذلك ما يرتكبه من يحمل موضوع الطب بدن الانسان  
في قولهم الزنجبيل حار ان معناه بدن الانسان يشحن باكل الزنجبيل  
فلا يستبعد كثيرا (قوله دلالة اللفظ) الدلالة كون الشيء بحيث  
يعلم منه شيء آخر وانما تنحصر بالاستقراء في عقل وهو ما يجد العقل  
بين الدال والمدلول علاقة ذاتية ينتقل لاجلها منه اليه كدلالة الاثر  
على المؤثر واحد ترى المؤثر الواحد على الاثر الآخر ووضع  
وهو ما كانت العلاقة بينهما جعل الجماع اياه وطبعي وهو ما كانت  
العلاقة بينهما احداث الطبيعة الاول عند عروض الثاني كالحاخ على



السعال و اصوات البهائم عند دنا بعضها بعضا وصوت استغاثة  
العصفور عند القبض عليه فان الطبيعة تبعث باحداث تلك الدوال  
عند عرض تلك المعاني فالرابطة بين الدال والمدلول ههنا هي الطبع كما  
انها في الاول هو الوضع وهي لا تنحصر في اللفظ فان دلالة الحجرة على  
الحجل والصخرة على الوجمل منها بل دلالة حركة النبض على المزاج  
المختص فان نوقش بانها من قبيل دلالة الاثر على المؤثر او اوجد  
معول على واحدة على آخر امكن اجراؤها في اح اخ وان فرق  
بان الطبيعة تضطر في هذه الصور الى اصدار هذه الآثار بخلاف  
اح اخ منع عدم الاضطرار في الثاني لاسيما عند اشتداد المرض  
والتحقيق انه ان كان المرض المختص مستلزما للصوت المميز  
والمزاج المميز للحركة المعينة والكيفيات النفسانية لتلك الالوان  
استلزاما عقليا كانت لها دلالة عقلية ولا ينافي ذلك بتحقيق الدلالة  
الطبيعية ايضا فان من لا يعرف الارتباط العقلي بين تلك الدوال  
ومدلولاتها ينتقل اليها بمجرد ممارسة عادة الطبيعة ولا شك ان هذه  
الدلالة ليست عقلية لانها ليست مستندة الى العلاقة العقلية حتى لو فرضنا  
انتفاؤها كانت باقية على حالها وبالجملة فتحقق الطبيعة في غير اللفظ  
ظ و من امثلتها ركض الدابة الارض بيدها عند مشاهدة الشعور  
الى غير ذلك مما يجده من تتبع ( قوله على تمام ما وضع له مطابقة )  
لم يقل على جميع ما وضع له لاشعاره بالتركيب ولا على عين ما وضع له  
مع انه اخصر تنبيهها على ان التمام لا يشمر بالتركيب لان مقابله النقص  
بخلاف الجميع فان مقابله البعض ( قوله وعلى جزئه ) تضمن وعلى  
الخارج التمام اقول حصر الدلالة اللفظية الوضعية في الثلاثة عقلية  
فان اللازم شرط لتحقيق الدلالة الالتزامية وليس معتبرا في حدها  
وههنا بحث وهو انه اذا وضع لفظ لمجموع الملزوم واللازم يكون له  
على اللازم دالتان دلالة تضمنية لكونه جزء مما وضع له والزامية  
لكونه لازم جزئه ولازم الجزء لازم الكل مع انه لا يصدق عليه انه  
دلالة على الخارج ولا يتوهم انتفاء الالتزامية لتحقيق العلاقة واللازم حتى  
لو لم يكن جزء من الموضوع له لتحقيق هذه الدلالة والجواب ان المعنى



ان المعنى ان دلالة على ما لا يعتبر دخوله من حيث هو كذلك التزامية ان  
 حاصل مؤدى التقسيم ان الدلالة اما الملاقة كون المعنى عين الموضوع له  
 وهو المطابقة او لا فالاملاقة كونه جزء منه وهو التضمن او لا لملاقة  
 الدخول وهو الالتزام ومن ههنا يعلم انه لو قبل الدلالة الوضعية اما  
 على تمام ما وضع له من تلك الخيثة او لا والثاني اما على جزئه من تلك  
 الخيثة او لا لكان انشروا بين (قوله ولا بد من التزوم عقلا) بان  
 يمنع عقلا تصور المتزوم بدون تصور اللازم كما بين العمى والبصر فان  
 العمى موضوع لعدم المقيد بالبصر والبصر خارج عنه فان استاده  
 الى البصر شايع بدون قرينة مجازية قال الله تعالى فانها لا تعمى الابصار  
 ولكن تعمى القلوب التي في الصدر وقال الله تعالى فاعمى ابصارهم  
 الى غير ذلك من التناثر الشبهة والاصل الحقيقة على ان المناقشة في المثال  
 غير مرضية (قوله او عرفا) بان يمنع في مجرى المادة تصور المتزوم بدون  
 كما بين الحاتم والجواد فقد اختار مذهب اهل العربية لانه لا ريب في فهم  
 هذا المعنى فاسقاطه عن درجة الاعتبار غير مستحسن والعذر بالاختلاف  
 بحسب العادة غير مسموع فان الوضعية ايضا يختلف باختلاف  
 الموضوع (قوله ويلزمهما) المطابقة او تقدير الان الدلالة على جزء  
 الموضوع له وعلى لازمه فرع لتحقيق الموضوع له فان استعمل اللفظ فيه  
 بتفعل كانت المطابقة حقيقية وان لم يستعمل فيه قط فلا خفاء في ان له  
 معنى او استعمل فيه كان دال عليه بالمطابقة وهذا هو التقدير فقد اختار  
 ههنا ايضا كون الدلالة مستلزما للقصد وهو مذهب اهل العربية وفي  
 هذا المقام كلام طويل بناء على غرضه اضيق المقام (قوله ولا عكس) اي المطابقة  
 لا تستلزم شيئا منهما اما التضمن فلتحقق البسائط واما الالتزام فجواز  
 ان يكون معنى لا لازمه على ولا عرفي فان ادعى الجواز بمعنى الاحتمال  
 العقلي فهو قائم لكن لا يفيد العلم بعدم الاستلزام بل عدم العلم بالاستلزام  
 وان اخذ بمعنى الامكان الذاتي فيحتاج الى بيان ليقيد العلم بعدم الاستلزام  
 ولم يتعرض لثال التضمن والالتزام في الاستلزام وعدمه احالة الى فهم



المتعلم فانه كما يجوز بسيط لا لازم له يجوز مركب كذلك و يجوز ايضا  
 بسيطه لازم فحال استلزام التضمن الالتزام كحال استلزام المطابقة  
 للالتزام واما عدم استلزام الالتزام التضمن فمعلوم ان اعتبار الزوم العرفي  
 كما هو رأى المص واما اذا اشترط العقلي فلا يتوقفه على ثبوت بسيطه  
 لازم عقلي و ربما يمنع ( قوله والموضوع ان قصد بجزء منه الدلالة  
 على جزء المعنى مركب ) جرى ههنا على المشهور وانت خير بانه لا حاجة  
 الى اعتبار القصد ههنا بعد اعتباره في اصل الدلالة ولذلك قال الشيخ  
 انما يحتاج اليه لتفهيم لا لتبهم ( قوله اما تام ) وهو ما لا يكون السكوت  
 عليه كاسكوت على المسند اليه بدون المسند او بالعكس او كاسكوت  
 على الادوات التي هي من تواقص الدلالات كفي ومن ( قوله خبر )  
 وهو التام الصادق او الكاذب ( قوله او انشاء ) وهو التام الذي ليس  
 بصادق ولا كاذب ( قوله واما ناقص ) اي لا يكون تاما ( قوله تقيدي )  
 ان كان الثاني قيذا للاول وصفا كان او مضافا اليه وغيرهما كقولك  
 ضرب في لدار في قولك ضرب في الدار زيد ( قوله او غيره ) كفي الدار  
 بل الدار ( قوله والاخفرد ) وهو ان استقل اي في الدلالة وذلك لكون  
 معناه مستقلا في الملاحظة غير ملحوظ بالتبع ( قوله فمع الدلالة بهيئته  
 على احد الازمنة الثلاثة كلمة ) المراد بالدلالة بهيئته ان يكون نوع تلك  
 الهيئة موضوعا للزمان ولا ينافي ذلك اشتراط كونه في مادة  
 موضوعة متصرفه فيها فلا يرد ان هيئة نصر في مادة جشق  
 غير دالة على الزمان ولا في مادة حجر وقيد الدلالة بالهيئة مفعن عن قيد  
 التعيين في الزمان وكذا عن قيد الافتران اذ لا يوجد في غير الكلمة  
 دلالة بالهيئة على زمان مطلقا ( قوله و بدونها اسم ) سواء لم يدل  
 على زمان اصلا او دل ببادته كالزمان والغبوق والصبوح ( قوله  
 والا ) اي وان لم يستقل وذلك لعدم الاستقلال مفهوما بالملاحظة  
 ( قوله فادات ) يدخل فيه الكلمات الوجودية ككان الناقصة واخواتها  
 ونسبتها الى الافعال كنسبة الادوات الى الاسماء فان كان مثلا لا يدل  
 على الكون في نفسه بل على كون الشئ شيئا لم يذكر بعد فهذه



الكلمات الوجودية إنما تدل على نسبة الشئ الى موضوع غير معين  
 في زمان معين تكون تلك النسبة بمعنى منتظر والدليل على ان الادوات  
 والكلمات الوجودية نواقص الدلالة انك اذا قلت في مثلاً ابتداء اوفى  
 جواب سؤال او كان كذلك لم يقف الذهن فيهما على معنى محصل لهما  
 فهما يشتركان في انهما لا يبدلان بافرادهما على معنى مقصود بل انما  
 يدلان على نسبة لهما على الابداع على معنى نسبة بينهما فلا يصح افرادهما  
 لان موضوع او يحتمل او يبتداء بهما او يخبر ان يقترن بهما لفظ آخر يتم  
 نقصانها فيصحح ان يحجر بهما او عنهما وجوبهما اما دال على نسبة  
 غير معينة اي نسبة هي مرآت لمراف حال الغير فتعينها تابع لتعين الغير كفي  
 وعلى قائمها يدلان على نسبة الظرفية والاستعلائية المأخوذتين على  
 وجه يكون تعيينهما مذكور بعدهما بخلاف الابوة والبنوة فانهما وان  
 دلتا على النسبة لكن لم تأخذا من حيث انهما آتتان لتعرف حال الغير  
 ولذلك هما اسمان واما دال على سلب النسبة كغير فانه دال على سلب  
 الاتحاد وهذا الكلام للشيخ مع شرح مآله وتشبيه تلك المعاني المرادة مما  
 اتفق عليه كلمة المحققين حتى ان الامام حجة الاسلام صرح به في الاحياء  
 ويشهده الفطرة السليمة ومن لم يجد ذلك فليتهم وجدانه (قوله وايضا)  
 تقسم آخر اطلاق المفرد (قوله ان اتحاد معناه) اي بالعدد بمعنى انه لا يكون له  
 معنيان (قوله فمع تشخصه وضعاء) فان قلت الضمائر واسماء الاشارات  
 داخله في هذا القسم لان معناه شخص وضعاء بناء على انها موضوعات  
 بوضع واحد لكل واحد من الجزئيات كحقيقة المتأخرون مع انها ليست  
 باعلام اصطلاحية فكان ينبغي ان يقول بدل قوله علم جزئي حقيقي لشيئها  
 قلت هذا التقسيم لما اتحد معناه ولا شك ان معنى الضمائر واسماء الاشارات  
 على هذا التحقيق متعددان كان وضعها واحدا فهي خارجة عن المقسم  
 لا يقال اعتبار الشخص في معنى الضمائر واسماء الاشارات ثم اذ ضمير  
 الغائب قد يرجع الى الجنس والاشارة قد يكون اليه ايضا كقوله عم  
 انكم تخطبون بهذا السواد لانا نقول يبقى النقص بضمير الخطاب  
 والتكليم والاولى في الجواب ان يقال ان المص لا يقول بهذا التحقيق بل بانها



موضوعة للمعنى الكلى الا انه ترك استعمالها فيه والتم استعمالها في  
الجزئيات فهي من المجازات المتروكة معانيها الحقيقية فتشخص معانيها  
بحسب الاستعمال الطارى لا بحسب الوضع فلا يدخل في قوله مع تشخصه  
وضعا واما العلم الجنسى فليس علما في عرف المنطق لان نظرهم الى  
المعنى بالقصد الاول ومعناه كلى وان ادخله اهل العربية في العلم نظر الى  
الاحكام اللفظية وهذا من باب تخالف الاصطلاحين بسبب اختلاف  
النظرين كما في الكلمات الوجودية هذا اذا جاوزنا اطلاق العلم الجنس حقيقة  
على الافراد كما هو التحقيق اما اذا لم يجوز ذلك وقيل بانها موضوعة  
للحقيقة بشرط الوحدة الذهنية فهي بهذا الاعتبار متشخص فلا  
اشكال (قوله وبدونه متواطىء ان تساوت افراده) اى في صدق هذا  
المعنى عاينها (قوله ومشكك) ان تفاوتت باولية او اولوية لا يقال الثانية  
مشملة على الاولى ايضا فان اتصاف العلة بالوجود اولى من اتصاف  
المعلول به اذ لا يخفى ان اعتبار الاولوية غير اعتبار الاولوية وان كان  
الاقدم اولى لكن يقدح من ذلك ان الاشدية ايضا كذلك فليعمل  
قسما آخر (قوله وان كثرة معناه فان وضع لكل فهو مشترك) اى وضع ابتداء  
اذا المنقول العرفى ايضا موضوع (قوله والا) اى وان لم يوضع لكل كذلك  
(قوله فان اشتهر فى الثانى) فنقول نسب الى الناقل شرعا وعرفا عما كان  
او خاصا (قوله والا فحقيقة) فى المنقول عنه وبجواز فى المنقول اليه ولا  
يخفى عليك ان المشترك ايضا يكون بحسب كلا معنيه داخل فى احد  
الاقسام السابقة فالاولى ان يجعل التقسيم الى المشترك وغيره تقسيما  
مستأنفا (قوله المفهوم) ان امتنع فرض صدقه على كثيرين فجزئى اى ان  
امتنع ان يحكم العقل بعد تصوره بصدقه على كثيرين فجزئى اى يكون  
سبب الامتناع مجرد تصوره و يعرف ذلك بان يغمض العقل عن  
الخصوصيات المقارنة له و يجرد النظر الى الصورة الخاصة فان امتنع  
الحكم بجواز صدقه على كثيرين فهو جزئى فلا يرد ان فرض صدق  
الجزئى على كثيرين ممكن فانه يقع مقدم الشرطية وتاليها فى قولك ان  
كان زيد صادقا على كثيرين لم يكن جزئيا وعكسه فان الفرض ههنا



ليس بمعنى التقدير بل بالمعنى الذى مر كما انه فى قوله، يمنع فرض  
الانقسام فى النقطة ليس بمعنى التقدير ايضا و ربما يلتزم فى الجواب ان  
الشرطية المذكورة ليست قضية معقولة بل هى مجرد اللفظ و فيه  
ما فيه لا يقال الصورة الخيالية من البيضاء المعينة مثلا تنطبق على كل من  
البيضات المعينة بحيث يجوز فى العقل ان يكون هى و ايضا صرح  
الشيخ بان الضل فى عبارة الولادة لا يفرق بين صورة امد و غيرهما بل  
يدرك منهما شيئا واحدا و جعل ذلك احد قسمي الفرد المتبصر و ايضا  
ضعيف البصر يدرك شيئا و يجوز عقله فى ان يكون زيدا او عمرا و اقلزم  
ان يكون هذه الصورة كلية لانا نقول ليس فى شئ من هذه الصور امكان  
فرض صدقه على كثيرين اذ لا يجوز العقل ان تكون تلك البيضة  
الخيالية بيضات كثيرة فى الخارج بل يحزم بامتناع ذلك مجرد النظر الى  
تلك الصورة نعم يشبه عليه الامر و يتكرر فى انفرادها هى هذه ام غيرها و اما  
الطفل فلا يدرك الكثرة اصلا فليس له تجويز صدق تلك الصورة الخيالية  
على الكثرة اصلا بل تلك الصورة من حيث هى لا تقبل الكثرة عنده اصلا  
و اما شيخ ضعيف البصر فحال البضة و من ههنا يتدح ان تحقيق  
معنى الكلية و الجزئية ان المعنى الواحد فى الذهن ان يجوز العقل كثره خارج  
الذهنى بمجرد النظر اليه من حيث صورته فقط مع الانحاض عن الخصوصيات  
فهو كل و انما قيل (قوله امتنعت افراده) كشر يك الباري تعالى  
عن ذلك علوا كبيرا (قوله او امكنت ولم يوجد) كيبيل من الياقوت  
(قوله او وجد الواحد فقط) مع امكان الغير كالشمس المتحصن افراده  
فى هذه الشمس المشاهدة (قوله او امتنعت) اى امتناع الغير كواجب  
الوجود و قد بحث اذ يدخل الواجب بحسب تقسيمه فيما يمكن افراده و قد  
ثبت انه لا يمكن تعدد افراد الواجب تعالى عن ذلك و يمكن الاعتذار  
عند بانه اراد بامكان الافراد امكان جنس الفرد اعلم من ان يكون واحدا  
او كثيرا و او قال بل قوله او امكنت او لا لم يرد ذلك مع الوجازة اذ سلب  
الامتناع عن جميع الافراد اما بامكان الجميع او البعض (قوله او الكثير  
مع التامه) كالكواكب (قوله او عدمه كما هو) الله تعالى و مقدوره  
(قوله و الكليات) خص البحث بهما اذ لا بحث فى هذا الفن عن الجزئى الا



بالاستطراد لانه ليس كاسبا ولا مكتسبا وايضا لا يجري جميع النسب  
 في الجزئين ولا في الجزئي والكلّي اذ ليس في الاول الا التباين والتساوي  
 وليس في الثاني الا التباين او العموم المطلق وما قبل من انه لا تصادق  
 في الجزئيات فان مثل هذا الضاحك وهذا الكاتب ان كان المشار اليه  
 بهما مختلفا فهناك جريان متباينان او واحدا فليس هناك الاجزئي  
 واحد اعتبر تارة مع وصف الكتابة واخرى مع الضحك وبذلك  
 لا تعدد الجزئي تعددا حقيقيا فلا يتغير ان تغاير حقيقة بل هناك تعدد  
 وتغاير بحسب الاعتبار والكلام في الجزئين المتغايرين بحسب الحقيقة  
 كما هو المتبادر من العبارة لاني جزئي واحد له اعتبارات متعددة ولو  
 عد جزئي واحد بحسب الجهات والاعتبارات جزئيات متعددة لزم  
 ان يكون الجزئي الحقيقي كليا فانا اذا اشرنا الى زيد بهذا الكاتب  
 وهذا الضاحك وهذا الطويل وهذا القاعد كان هناك على هذا  
 التقدير جزئيات متعددة يصدق كل واحد منها على ما عداه من  
 الجزئيات المتكثرة فلا يكون مانعا من فرض اشتراك بين كثيرين فيكون  
 كليا قطعا فقول فيه بحث اذ لا شك ان التغاير الاعتباري كاف في كونهما  
 مفهومين كما في الكلين فان النسب تشمل الكلين المتغايرين بالذات  
 والمتغايرين بالاعتبار فلا وجه لتخصيص الجزئين بالتغايرين بالذات  
 وما ذكره من لزوم كون الجزئيات كلية هم فان الكلية على ما حقق آنفا  
 هو امكان فرض تكثر المعنى الواحد في النفس بحسب الخارج اعني بحوز  
 صدقه على ذوات متكثرة لاصدقه مع مفهومات اخر على ذات واحدة  
 والمتحقق هناك هو الثاني دون الاول هذا اذا كان الاشارة بها الى فرد  
 معين واما اذا كانت الى خصصها فهي في حكم الاشارة الى ذاتين متغايرين  
 واما قضية امتناع حل الجزئي الحقيقي وما فيه فسيجي في موضع  
 يليق به ان شاء الله تعالى (قوله ان تغاير كليا) اي ان لم يصدق واحد منهما  
 على شيء مما صدق عليه الاخر (قوله متباينان) نبينا كليا كانه انسان والجمار  
 وان كان في زمانا يكاد ان يكونا متصادقين جزئيا (قوله والا) اي وان لم يتغافرا  
 كليا (قوله فان تصادقا كليا من الجانبين متساويان) اي يصدق كل واحد منهما  
 على كل ما يصدق عليه الاخر وقوله من الجانبين ليس ضروريا في هذا الشق لان



التصادق الكلى لا يتبادر منه الا الكلى من الجانبين ولذلك تركه  
 في التعارق واما ذكره ههنا لانه قصد منه الاعم بطريق عموم المجاز  
 ولذلك عطف عليه بعد ذلك قوله او من جانب (قوله وتقيضاهما  
 كذلك) اي متساويان والافيكذب تقيض احدهما على بعض ماصدق  
 عليه تقيض الاخر فيصدق عين ذلك التقيض الذي كذب على بعض  
 ماصدق عليه تقيض الاخر لان كذب التقيضين محال فيلزم صدق احد  
 المتساويين بدون الاخر هذا خلاف مثلا يصدق كل لا انسان لا ناطق وكل  
 لا ناطق لا انسان والاف يصدق بعض الا انسان ليس بل لا ناطق وبعض  
 الا انسان ناطق فبعض الناطق لا انسان هف وههنا شك مشهور وهو  
 ان بعض الا انسان ليس بل لا ناطق لا يستلزم بعض الا انسان ناطق لان  
 السالبة المعدولة المحمول اعم من الموجبة المحصلة لصدق الاول  
 لانتفاء الموضوع بخلاف الثاني فر بما كان تقيضا المتساويين مما لا فرد له  
 بحسب نفس الامر كتنقيض المفهومات الشاملة كاللاشي وان لا يمكن  
 فاذا قيل بعض اللاشي ليس بلا يمكن يستلزم بعض اللاشي ممكن  
 رد عليه المنع المذكور وقد يجاب بتخصيص الدعوى بغير تنقيض  
 الامور الشاملة فان تنقيض غيرها يصدق لا محالة على شي ما فيكون  
 الموضوع موجودا وعند وجود الموضوع تلازم السالبة المعدولة  
 المحمول والموجبة المحصلة وما يقال من انه يجب عموم قواعد الفن  
 فانما هو بحسب الطائفة ولا طاقة لنا بادخالها في القواعد لاختلاف  
 احكامها مع احكام غيرها ولا غرض يعتد به في البحث عن تلك  
 التنقيض حتى يبحث عنها استقلالاً فلا بأس باعفائها وقد يجاب بان  
 القضية المذكورة ليست معدولة المحمول بل سالبة المحمول والموجبة  
 السالبة المحمول في قوة السالبة فيصدق بانتفاء الموضوع فيكون السالبة  
 السالبة المحمول في قوة الموجبة ومستلزمة لها وسيجيئ معنى السالبة  
 المحمول وما فيه في موضعه ان شاء الله تعالى (قوله او من جانب فعوى  
 العبارة) او تصادقا تصادقا كليا من احد جانبيه (قوله فاعم واخص  
 مطلقا) اي الذي صدقه كلى اعم مطلقا والاخر اخص مطلقا (قوله



التصادق الكلى لا يتبادر منه الا الكلى من الجانبين ولذلك تركه  
 في التعارق واما ذكره ههنا لانه قصد منه الاعم بطريق عموم المجاز  
 ولذلك عطف عليه بعد ذلك قوله او من جانب (قوله وتقيضاهما  
 كذلك) اي متساويان والافيكذب تقيض احدهما على بعض ماصدق  
 عليه تقيض الاخر فيصدق عين ذلك التقيض الذي كذب على بعض  
 ماصدق عليه تقيض الاخر لان كذب التقيضين محال فيلزم صدق احد  
 المتساويين بدون الاخر هذا خلاف مثلا يصدق كل لا انسان لا ناطق وكل  
 لا ناطق لا انسان والاف يصدق بعض اللا انسان ليس بل لا ناطق وبعض  
 اللا انسان ناطق فبعض الناطق لا انسان هف وههنا شك مشهور وهو  
 ان بعض اللا انسان ليس بل لا ناطق لا يستلزم بعض اللا انسان ناطق لان  
 السالبة المعدولة المحمول اعم من الموجبة المحصلة لصدق الاول  
 لانتفاء الموضوع بخلاف الثاني فربما كان تقيضا المتساويين مما لا فرد له  
 بحسب نفس الامر كتنقيض المفهومات الشاملة كاللا شيء وان لا يمكن  
 فاذا قيل بعض اللا شيء ليس بلا يمكن يستلزم بعض اللا شيء ممكن  
 رد عليه المنع المذكور وقد يجاب بتخصيص الدعوى بغير تنقيض  
 الامور الشاملة فان تنقيض غيرها يصدق لا محالة على شيء ما فيكون  
 الموضوع موجودا وعند وجود الموضوع تلازم السالبة المعدولة  
 المحمول والموجبة المحصلة وما يقال من انه يجب عموم قواعد الفن  
 فانما هو بحسب الطائفة ولا طاقة لنا بادخالها في القواعد لاختلاف  
 احكامها مع احكام غيرها ولا غرض يعتد به في البحث عن تلك  
 التنقيض حتى يبحث عنها استقلالاً فلا بأس باعفائها وقد يجاب بان  
 القضية المذكورة ليست معدولة المحمول بل سالبة المحمول والموجبة  
 السالبة المحمول في قوة السالبة فيصدق بانتفاء الموضوع فيكون السالبة  
 السالبة المحمول في قوة الموجبة ومستلزمة لها وسيجيئ معنى السالبة  
 المحمول وما فيه في موضعه ان شاء الله تعالى (قوله او من جانب فعوى  
 العبارة) او تصادقا تصادقا كليا من احد جانبيه (قوله فاعم واخص  
 مطلقا) اي الذي صدقه كلى اعم مطلقا والاخر اخص مطلقا (قوله



المقام انما هو للكايين في هذه السبب بمعنى ان الكلين اما متساويان  
او متباينان او اعم او اخص مطلقا ومن وجد لا حصر النسب في النسب  
الاربع وكون التباين الجزئي من النسب بالحقيقة لا يقدح في الحصر  
النق وهو ظ ( قوله كالتباين فان بين ) تقيضيهما ايضا مباينة جزئية  
بمثل ما مر من السيل وليس بين تقيضي الاعم والاخص من وجه  
ولا بين تقيضي التباينين تباين كلي اما الاول فلحقق العموم من وجه بين  
الايض والاسود مع ان بين تقيضيهما وهما الا ابيض والا اسود  
ايضا عموم من وجه واما الثاني فلحقق المباينة الكلية بين الحجر  
والحيوان مع ان بين الاحجر والاحيوان عموم من وجه وكذا ليس  
بين تقيضي الاعم والاخص من وجه ولا بين تقيضي التباينين عموم من  
وجه اما الاول فلما مر من الاحجر والاحيوان واما الثاني فلان  
بين الانسان والناطق مباينة كلية مع ان بين تقيضيهما وهما الا انسان  
والناطق ايضا مباينة كلية ( قوله وقد يقال الجزئي الاخص ) اي  
الجزئي معنيان احدهما ما مر ويختص بالجزئي الحقيقي والثاني ما هو  
الاخص من شيء اي مطلقا مطلقا ويختص بالاضافي وهذا التعريف  
لفظي الجزئي الاضافي اذ قد علم انفسا معنى الاخص ففسر الجزئي  
الاضافي به فلا يرد انه تعريف الشيء بنفسه قال بعض الفضلاء وبهذا  
التعريف لا يكون الانسان من جزئيات الناطق وكذا المثل ذلك مع ان  
الحكام عدوها من الجزئيات في احكام الكليات وموضوعات القضايا  
والاولى ان يقال في تعريفه هو المندرج تحت كلي اي الموضوع  
لكلي لبعم الكل وقال السيد المحقق قدس سره في حاشية المطالع المتبادر  
من كون الشيء مندرجا تحت آخر ان يكون اخص منه واذك قيل  
الكلي والجزئي الاضافي برادق ان لا عام وانخاص الا انه اشتهر في موضوعات  
القضايا عد احد المتساويين جزئيا اضافيا للآخر فن قد ترى بعضهم  
يفسر المندرج تحت الكلي بالموضوع لكلي ويريد به ان يقع موضوعا  
له في قضية موجبه كلية لا في قضية مطلقة والا لكان الاعم من الشيء  
جزئيا له ولا قائل به اقول ذلك الفاضل قال في القضايا يعني ما  
صدق عليه ( ج ) بالفضل في الذهن او في الخارج وقت الحكم او في غير



وقت الحكم ولو في المستقبل ويكون ذلك الشيء من جزئيات (ج) وذكر  
لكل من القيود فائدة وقال قوائمه من جزئياته يخرج مسمى (ج) وان  
صدق عليه (ج) بالفعل ويظهر من كلامه ان مساوي مسمى (ج) ما  
صدق عليه (ج) داخل في الحكم ولعل ما قاله قدس سره من عدم  
المساوي من الجزئيات في موضوعات القضايا اشارة الى ذلك لكن الشيخ  
في الشفاء قال الحكم على واحد واحد من الجزئيات الشخصية او  
النوعية والشخصية مع ان كان المعنى جنسا ولم يتعرض الامور المتساوية  
له اذ قصر الحكم في الافراد الشخصية والنوعية فظهر عدم دخول  
المتساويين في شيء منها (قوله وهو اعم) اي الجزئي الاضافي اعم  
مطلقا من الجزئي الحقيقي لان كل جزئي حقيقي مندرج تحت كليات كثيرة  
واقلاها الشيء والممكن العام فيكون جزئيا اضافيا لها وليس كل جزئي  
اضافي جزئيا حقيقيا بل هو ازان يكون كليا مندرجا تحت كلى آخر كالحيوان  
بالنسبة الى الجسم (قوله والكليات خمس) اي خمسة انواع (قوله الاول  
الجنس وهو المقول على الكثرة) اي الكثيرين المختلفة الحقائق في جواب  
ما هو حذف لفظ الكل لا لاعتناء اللفظ بالمقول على الكثرة عنه اذ الكل جنس  
له وذكر الجنس واجب في التعريفات التامة اذ ليس المقى بالذات منه مجرد  
التمييز بل الاحاطة بالماهية والتمييز متى بالعرض وما يقال ان معنى "كل  
هو المقول على كثيرين بعينه الا ان الكل يدل عليه اجالا والمقول  
على كثيرين تفصيلا اذ ليس المراد بالمقول على كثيرين المقول بالفعل والا  
لزم خروج المفهومات الكلية التي ليست لها افراد موجودة في الخارج ولا  
في الذهن بل المراد به الصالح لان يقال على كثيرين ما قول فيه بحث اما  
اولا فلان الكل كما هو الذي يمكن فرض الشراكة فيه اي فرض  
متوالية على كثيرين ولو جعل المقول في التعريف على ما يمكن فرض متوالية  
لدخل في التعريف الكليات الفرضية بالنسبة الى الحقائق الموجودة  
اذ يمكن فرض مقوليتها عليها بل الكليات المبينة بالنسبة الى المبينة  
مطلقا فالمراد بالمقول في التعريف ما يصلح للمقولة بحسب نفس الامر وهو  
اخص من الكل فدلالته عليه لو كانت لكانت التزامية وهي مستبورة



في التعريفات وامانا ثانيا فلان الكليات التي ليست لها افراد اصلا ليست  
 اجناسا لشيء فلا بأس بخروجها ومن ههنا يقدح ان المنحصر في الخمسة  
 هو الكليات التي لها افراد بحسب نفس الامر لا الفرضيات فتأمل بل  
 لظهوره حيث اورد التعريف عقيب تخميس الكليات فيظهر ان كلا  
 من الخمسة فرد منه اولاه قصده رسم الناقص ايجازا (قوله المقول)  
 اي المحمول وهو شامل للكنى والجزئي فان الحمل يجري فيها ما على ما  
 صرح به ائثار ابي في مدخل الاوسط بل الشيخ في الشفاء ايضا وما  
 يقال من ان الجزئي الحقيقي لا يقال ولا يحمل على شيء حقيقة اصلا  
 لان محله على نفسه لا يتصور قطعا اذ لا بد في الحمل الذي هو النسبة  
 من امرين متغايرين وحله على غيره ايجابا بمتنع فاقول فيه نظرا ذ  
 يجوز حله على جزئي آخر مغاير له بحسب الاعتبار متحد معه بحسب  
 الذات كما في هذا التصريح وهذا الكتاب فانهما مختلفان بحسب المفهوم  
 و متحدان بحسب الذات فان ذاتهما زيد بعينه مثلا وكذا يجوز  
 حله على كلي آخر في جزئية كما في قولنا بعض الانسان زيد قوله على  
 الكثرة يخرج الجزئيات فانها لا تصدق الاعلى ذات واحدة وقوله  
 المختلفة الخفايق يخرج الانواع الحقيقية وفصولها القريبة وخواصها  
 وقوله في جواب ماهو يخرج الفصول البعيدة والعرض العام وسائر  
 الخواص فان شيئا منها لا يتك في جواب ماهو وبه ينطبق المعرف على  
 المعرف (قوله فان كان الجواب عن الماهية وعن بعض المشاركات  
 هو الجواب عنها وعن الكل فقريب كالحيوان) وقد علم ان الجنس مقول  
 في جواب ماهو على الكثرة المختلفة الحقيقة فيكون جوابا للسؤال عن  
 الماهية وعن بعض مشاركتها لا محالة فان كان هو بعينه جوابا للسؤال  
 عن الماهية وعن جميع مشاركتها كان جنسا قريبا كالحيوان بالنسبة  
 الى الانسان فانه اذا سئل عن الانسان والفرس بما كان الجواب هو  
 الحيوان لانه تمام المشترك الذاتي بينهما وهو بعينه جواب عن السؤال  
 عن الانسان وعن جميع مشاركاته في الحيوانية (قوله والاف بعيدا كالجسم)  
 اي وان لم يكن الجواب عن الماهية وعن بعض المشاركات هو الجواب  
 عنها وعن الكل كان جنسا بعيدا كالجسم فانه جواب عن السؤال بما هو



عن الانسان وبعض المشاركات فقط اعني الجمادات والافلاك وايس  
جوابا عن الانسان وجميع المشاركات اذ ليس جوابا عنه وعن الاجسام  
النامية بل الجواب عنها والجسم النامي واعلم انه لو قال فان كان جوابا  
عن الماهية وجميع المشاركات الى آخر ما قال لكان احصروا ظهر (قوله  
الثاني النوع) وهو المقول على الكثرة المتفقة الحقيقة في جواب ما هو يعرف  
قوائد القيود بالقياس الى ما مر في تعريف الجنس لا يقال الجنس ايضا  
مقول على الكثرة المتفقة الحقيقة في جواب ما هو لانه اذا سئل عن زيد  
وعمر ووفرس معين بما هم فالجواب الحيوان فلا بد من قيد فقط لاحراج  
لانا نقول هو مقول بالذات على المجموع وهي مختلفة الحقائق لكن يتضمن  
قوله على الاثنين والمتبادر من المقول على الكثرة المتفقة الحقيقة في جواب  
ما هو المقول عليها صريحا لاضمانا (قوله وقديمان على الماهية المقول  
عليها وعلى غيرها الجنس في جواب ما هو) للنوع معنيان احدهما  
الحقيقي وهو ما مر تعريفه والثاني الاضافي وهو الماهية المقول عليها  
وعلى غيرها الجنس في جواب ما هو فقوله الماهية اي الامر الكلي اذ قيل  
ان الماهية تدل التزاما على انكبة فيخرج الشخص ولا بد من قيد الاولية  
ليخرج الصنف اذ يصدق عليه انه ماهية مقول عليها وعلى غيرها  
الجنس في جواب ما هو وقيد الاولية يخرج منه لانه ليس قول الجنس عليه  
قولا اوليا بل بواسطة قوله على النوع فان امر الذات ثبت للعام والخاص  
كان ثبوته للعام اوليا والخاص ثانويا لكنه يخرج النوع السافل بالقياس  
الى الاجناس العالية مع ان تسميته بنوع الانواع وتسمية الجنس العالي  
بجنس الاجناس يقتضي ان يكون السافل نوعا بالقياس الى جميع العوال  
فالاولى ان يمتد فيه كونه مقولا في جواب ما هو ليخرج الصنف ويدخل  
السواقل بالنسبة الى العوال ويمكن ان يراد بالماهية ماهية مختصة من الافراد  
فيخرج الصنف ويدخل الاجناس المتوسطة اذ يراد بها الاسم من الماهية  
المختصة والمشاركة ويختص باسم الاضافي كالاول بالحقيقي وبينهما عموم  
وخصوص من وجه ووجه التسمية ان المعتبر في النوعية كمال التخصيل  
والاول قد انتهى نحصله وتم فخص باسم الحقيقي بخلاف الثاني فانه لا يعتبر



فيه كمال التحصل بل التحصل بالاضافة الى ما فوقه من الاجناس فيخص  
باسم الاضافي ( قوله لتصادفهما ) على الانسان فانه مقول على زيد  
وعمر ووبكر في جواب ماهو وهم متفقة الحقيقة فانه تمام حقيقة قوتهم ولا تميز  
بينهم الا بالاعوارض الشخصية فيكون نوعا حقيقيا ويقال عليه وعلى الفرس  
مثلا الحيوان في جواب ماهو فيكون نوعا اضافيا ايضا ( قوله فتفارقهما  
في الحيوان فانه نوع ) اضافي اذ يقال عليه وعلى الشجر مثلا الجنس وهو  
الجسم النامي في جواب ماهو واما نوعا حقيقيا اذا فراده مختلفة الحقايق  
( قوله والنقطة ) فانها نوع حقيقي وليست نوعا اضافيا اما الاول  
فلا تفاق افرادها في الحقيقة واما الثاني فلانها لا تدخل تحت مقولة  
من المقولات وان دخلت تحت العرض لكن العرض ليس جنسا لما تحته  
اولا لانها بسيطة وكلا الوجهين ضعيف اما الاول فلانه لا يدل على ان لا  
جنس لها اصلا بل يدل على ان لا جنس لها عاليا وربما كان لها جنسا مفردا  
اذا تقرر في المقولات هو الاجناس العالية فقط واما الثاني فلان  
البساطة العقلية والخراجية لا يجدي نفعا والمص تبع في ذلك المتأخرين  
واما القديما حتى الشيخ في الشفاء فقد ذهبوا الى ان الاضافي اعم مطلقا  
من الحقيقي وهذا انما يتم لو ثبت ان كل نوع فله جنس ولم يثبت لجواز  
ان يكون نوع بسيط لا جنس له ( قوله ثم الاجناس يترتب متصاعدة في  
العموم منتهية ) الى العالي الذي لا جنس له فوقه ( قوله ويسمى جنس  
الاجناس ) لان جنسية الشيء باعتبار العموم بعد ان يكون مقولا في جواب  
ماهو فايكون اعم من الكل يكون جنس الاجناس ( قوله والانواع  
متازلة في الخصوص منتهية الى السافل ) ويسمى نوع الانواع لان  
الرعية الاضافية التي لا يجري الترتيب الا فيها باعتبار الخصوص فاخص  
الكل نوع الكل وما بينهما متوسطات ( قوله الثالث الفصل وهو المقول  
على شيء في جواب ) اي شيء هو في ذاته يطلب باي شيء ما يميز الشيء عن  
غيره بشرط ان لا يكون تمام الماهية المختصة والمشاركة وان قيد في ذاته او في  
جوهره او ما يجري مجراها كان طالبا للميز الذاتي اما عن جميع الاغيار  
او عن بعضها وهو الفصل القريب والبعيد فتمين في الجواب احد



الفصول وان قيد بنى عرضة كان طالبا للمير العرضى اما من جميع  
 الاغيار او عن بعضها فهو الخاصة المطابقة والاضافية فتعين في الجواب  
 احدا نحو اس وان اطلق كان طالبا للمير كيف ما كان فيقع في الجواب  
 اما الفصول واما نحو اس وقوله في ذاته او في عرضة في موضع الحال  
 عن هو اما بالتأويل اريدونه على اختلاف رأى النحاة ومعناه اى شئ  
 هو معتبرا وملاحظا في حد ذاته اى مع قطع النظر عن عوارضه (قوله  
 فان ميرة عن المشاركات في الجنس القريب فترب) كالناطق بالنسبة الى  
 الانسان فانه ميرة عن المشاركات في الحيوان الذى هو الجنس القريب  
 (قوله او البعيد فيعيد) كالحساس بالنسبة اليه فظاهر عبارة المص ان مالا  
 جنس له لا فصل له والالكان له قسم اخر ميرة عن المشاركات في الوجود  
 لاقى الجنس كفى الماهية المركبة من امرين متساويين فان امكن كان كل  
 منهما فصلا لها وربما يقال مع القول بالفصل الميرة عن المشاركات  
 الوجودية ونحوها الماهية المذكورة ان القريب او البعيد لا يجريان  
 الا في الميرة عن المشاركات الجنسية وفيه نظر اذ لو كان جنسه مركبا  
 من امرين متساويين كان كل منهما بالنسبة اليه بعيدا وان كان نفسه  
 مركبا منهما بالنسبة اليه قريبا فالقريب او البعيد يجريان في هذا القسم ايضا  
 وفي تحقيق المقام ابحاث طويلة لا يليق بهذا المقام (قوله فاذا نسب)  
 الى ما ميرة فتقوم الفصل ينسب الى ما ميرة بالتقويم كالناطق بالنسبة الى  
 الانسان فانه داخل في قوامه (قوله والى ما ميرة عنه فتقسم) اى عن  
 المشاركات فيه بالتقسيم كهي بالنسبة الى الحيوان فانه يحصل بانظما ماله  
 قسم او بانظما ماله وجودا وعلما فسمان فهو مفهوم للانسان ومقسم  
 للحيوان وما فوقه (قوله والمقوم لاهالى مقوم للسافل) ضرورة ان جزء  
 الجزء جزء (قوله ولا عكس) اى كليا او بالمعنى اللغوى اذ ليس كل ما هو  
 جزء الكل فهو جزء الجزء وانما كان الكل جزءا للجزء انما كان جميع  
 اجزائه هف فافهم (قوله والمقسم بالهكس) اى كل ما هو مقسم للسافل فهو  
 مقسم لاهالى لان قسم القسم قسم ولا عكس اذ ليس كل ما هو مقسم لاهالى  
 مقسم للسافل والاهالى يمكن الهالى عاليا والسافل سافلا هف فاعلم (قوله  
 الرابع الخاصة وهو الخارج المقول على ما نحت حقيقة واحدة فقط) سواء كانت



تلك الحقيقة نوعا آخر او متوسطا او جنسا عاليا او غيرها وهذا اولي  
من تعريفها بالخارج المختص بافراد نوع واحد لعدم شموله لخواص  
الجنس العالي فلهذا اختاره الشيخ فان قلت الخاصة امام مطلقة يختص  
بالشيء بالقياس الى جميع ما عداه كاضاحك للانسان واما اضافية يختص  
بالشيء بالقياس الى بعض اغياره كالاشي وتعرف المص لا يتناول القسم  
الثاني فلا يكون جامعا قلت الخاصة التي هي فسيمة للكلية الاربع هو  
الاول دون المطلق واطلاق الخاصة على المطلق وعلى الاول بالاشتراك  
اللفظي صلى ما يعلم في الشفاء (قوله الخامس العرض العام) وهو الخارج  
المقول عليها وعلى غيرها الاشكال فيه بناء على ما حقق آنفا من معنى الخاصة  
التي هي احدى الاقسام الخمسة واما اذا جعلت اعم من المطلق والاضافة  
كما ذهب اليه بعض المتأخرين فيكون الماشي بالنسبة الى الانسان خاصة  
وعرضا عاما فتدخل بعض الاقسام بالنسبة الى شيء واحد فلا يكون  
القسيمة حقيقية بل اعتبارية لا تجدى بطلان فافهم (قوله وكل منهما)  
ان امتنع انفكاكه عن الشيء وهو الماهية الموجودة لان الشيئة تساوق  
الوجود وانما يقل عن الماهية ليشمل لازم الوجود ولثلا يكون تقسيمه الى  
لازم الماهية تقسيم الشيء الى نفسه والى غير (قوله فلازم بالنظر الى  
الماهية او الوجود) فان ما امتنع انفكاكه عن الماهية الموجودة اما ان يتمتع  
انفكاكه عن الماهية مطلقا اى بحسب كلا وجودية بمعنى انها حيث  
وجدت كانت متصفة به وهو لازم الماهية كالزوجية للاربع فان الاربع  
زوج سواء كانت في الذهن او في الخارج ولا يتمتع انفكاكه عنها الا في  
وجود خاص كالخبر للجسم فانه انما يلزمه في الوجود الخارجى والكلية  
للانسان فانه انما يلزمه في الوجود العقلي وقد قسم بعضهم اللازم الى لازم  
الماهية والى لازم الوجود ومثل اللازم الوجود بالسواد للخبثي فان السواد  
لازم بوجوده وشخصه للماهية لان ماهية الانسان ولو كان السواد لازما  
للانسان لكان كل انسان اسود وانما تعلم ان السواد كما لا يلزم ماهية الانسان  
لا يلزم وجودها ايضا لان الانسان الابيض كثير بل انما يلزم الماهية الصنفية  
اعني الخبثي بحسب وجودها في الخارج فيصير كلامه بحسب الظن في قوة ان



السواد ليس لازما للماهية الانسان بل هو لازم لوجود الصنف الذي هو  
تحتها ولا ينفى عدم انتظامه وفواة المقابلة المطبقين اللازم للماهية  
ولازم الوجود فان اللايق بالمقام ايراد امر لا يكون لازما للماهية ويكون  
لازم الوجود تلك الماهية والتحقق انه اراد بلازم الماهية لازم النوع  
وبلازم الوجود ما يلزم الشخص فان السواد للعشي انما يلزم صنفية التي  
هي من جملة ما اعتبر في تشخصه فيكون لازما لتشخصه لا لماهيته وفي العبارة  
المنقولة اشعار بذلك حيث قال لوجوده وتشخصه فهذا تقسيم اخر سوى  
التقسيم الذي ذكرناه فان محصل هذا التقسيم ان اللازم اما ان يكون  
لازما للنوع او للشخص من حيث هو شخص ومحصل ما ذكرناه ان اللازم  
اما ان يكون لازما لكل الوجودين او لوجود معين فهما تقسيمان متغايران  
الان القسم الاول في كليهما يسمى لازم الماهية هذا وما قيل عليه من ان  
السواد ليس لازما للعشي بحسب الوجود لجواز ان يوجد عشي ابيض  
وبجواز ان يوجد عشي اسود يزول سواده لعارض كالبرص مدفوع  
بان المراد بالعشي المتزوج بالزواج الصنف المخصوص سواء كان بالعشية  
او غيرها فيخرج من ليس له ذلك المزاج وان تولد ذلك في العشية وان المراد  
بالسواد كونه اسود بطبيعته والتخلف بعارض لا ينافي ذلك على ان المريض  
لم يبق على ذلك المزاج (قوله بين يلزم تصوره من تصور المزوم) او يلزم  
من تصورهما الجزم بالزوم واما غير بين بخلافه تقسيم آخر لمطابق اللازم  
ثم البين له معنيان احدهما ما يلزم تصوره من تصور المزوم ويقال له البين بالمعنى  
الاخص والثاني ما يلزم من تصوره مع تصور المزوم والنسبة بينهما الجزم  
بالزوم ويقال له البين بالمعنى الاعم وانما يظهر عمومهما اذا اعتبر في الاخص مع  
ما اعتبر فيه كون تصورهما مع النسبة كافية في الجزم بالزوم اذ يجوز ان يكون  
تصور المزوم كافيا في تصور اللازم ولا يكفي التصور ان مع تصور النسبة  
في الجزم بالزوم ولم يعتبر في غير البين الافتقار الى الوسط كما وقع في بعض  
الكتب بجواز ان يحتاج الى غير الوسط كحدث او بخرية وذلك لان الوسط هو  
ما يقرن بقولنا لانه حين يقال لانه كذا وما لا يكفي تصور الطرفين فيه  
لا يلزم ان يفتقر الى الوسط لهذا المعنى (قوله والافترض مفارق يسمى به)  
لجواز مفارقتها (قوله يدوم ويدول تقسيم المفارق) الى الدائم او الزايل



وفيه بحث اذا لدوام لا يمتنع عن الضرورة بالمعنى الاعم الذي هو المراد  
بالازوم ههنا اعني امتناع الانفكاك سواء كان ماثيا من الذات او غيره  
لان دوام السبب لمخالفة مستلزم لدوام المسبب المنتهي الى الواجب لذاته  
فيمتنع ارتفاعه واما انفكاكه فن الضرورة بالمعنى الاخص اعني ما يكون  
منشأه الذات فنزجري ههنا لما مر من ان الازوم هو الاعم اقول لو اريد  
بالدائم ما يدوم بعد حصوله مادام الموضوع كالامراض التي لا يمكن  
برؤها من تفرق الاتصال وغيرها و بانزائل ما يزول مع بقاء الموضوع  
لم يرد ذلك (قوله بسرعة) كحمى اليوم (قوله او بطؤ) كالامراض  
الزمنة وقد يمثل بالعشق (قوله خاتمة) مفهوم الكلى من غير اعتبار  
تقييده بمادة من المواد يسمى كليا منطقيا لانه عنوان الموضوع في المسائل  
المنطقية (قوله معروفه طبيعيا) لانه طبيعة من الطبايع اي حقيقة من  
الاحتيايق (قوله والمجموع) اي المعروف مع المعارض عقليا اذ لا يتحقق له  
الاقى العقل والمنطقي كذلك ايضا لكن وجه التسمية لا يجب انفكاكه  
(قوله وكذا انواع الخمسة) منها طبيعي ومنطقي وعقلي مثلا مفهوم  
النوع نوع منطقي ومعرضه كالانسان نوع طبيعي والانسان مفهوم  
النوع نوع عقلي وقس عليه (قوله والحق وجود الطبيعي) بمعنى وجود  
اشخاصه اعلم ان مذهب المحققين من الحكماء ان الكلى الطبيعي اعني الماهية  
المعرضة للكلية من حيث هي لا بشرط عروض الكلية موجود  
في الخارج بين وجود الاشخاص لا بوجودها بل لها قال الشيخ في اول  
النظم الرابع من الاشارات تنبيه انه قد يغلب على اوهام الناس ان الموجود  
هو المحسوس وان ما لا يتاله الحس بجوهره فعرض وجوده مع وان ما لا  
يتخصص بمكان او بوضع بذاته كالجسم او بسبب ما هو فيه كاحوال الجسم  
فلا حظ له من الوجود وانت يتأني لك ان يتأمل نفس المحسوس فتعلم  
منه بطلان قول هؤلاء لانك ومن يستحق ان يخاطب تعلم ان هذه  
المعسوسات قد يقع عليها اسم واحد لا على اشتراك الصرف بل بحسب  
معنى واحد مثل اسم الانسان فانك لا تشكك في ان وقوده على زيد  
وعمره بمعنى واحد موجود فذلك المعنى الموجود لا يمتنع اما ان يكون



بحيث يناله الحس او لا يكون فان كان بعيدا من ان يناله الحس فقد اخرج  
 النفس من المحسوسات ما ليس بمحسوس وهذا عجيب وان كان محسوسا  
 فلا محالة وضعه واين ومقدار وكيف معين لا يتأتى لك ان يحس بل ولا  
 تخيل الا كذلك فان كل محسوس وكل تخيل فانه يتخصص لا محالة  
 بشئ من هذه الاحوال اذ كان كذلك لم يكن ملائما لما ليس بتلك الحالة  
 فلم يكن مقولا على كثيرين مختلفين في تلك الاحوال فاذن الانسان من حيث  
 هو واحد بالحقيقة بل من حيث حقيقة الاصلية التي لا يختلف فيها الكثرة  
 غير محسوس بل مقول صرف وكذلك الحال في كل كلى هذا كلامه  
 وقد صرح بمثله غيره ايضا من القدماء لا يقال هذا يرجع الى وجود  
 الشخص كما اشار اليه المص ولانزاع فيه لانا نقول بل هذا النظر كما  
 صرح به الشيخ آتفاي عطى وجود امر آخر بوجود الشخص قال وجود  
 واحد الموجود اثنان ولو قال المص بعين وجود افراد، لكان بمبته  
 مذهب القدماء وتحقيق الحق في المقام يقتضى بسطافى الكلام (قوله فصل  
 معرف الشئ ما يقال عليه لافادة تصوره) اى يحمل عليه لافادة تصوره  
 والقيد الاخير لاجراجه المحمول الذى لا يكون الغرض منه افادة التصور  
 والمراد بالافادة ما هو صفة المقول لصفة القائل ليشمل المعرف الذى  
 يحصله الانسان لنفسه لا غيره من غير تكلف فان قلت التعريف تصوير  
 محض فلا يكون فيه حمل فلا يصح تعريف المعرف بما يحمل عليه قلت  
 المقص بالذات منه التصوير فلا يلزم من ذلك ان لا يكون محمولا بل جميع  
 اصناف المقول في جواب ما هو واى شئ هو المقص منها التصوير  
 ضرورة انها من المطالب التصورية مع انها تحمل على المسؤل عنه  
 في الجواب هذا هو التحقيق ومن اراد المحافظة على ما قرره بعض  
 المتأخرين من انتفاء الحمل فيه فله ان يقول المراد بما يقال عليه ما من شأنه  
 ان يحمل عليه الا ان عدم الخد بالنسبة الى المحدود من اصناف  
 المقول في الجواب ما هو مع تفسيرهم المقول بالمتصور يحدث هذا  
 ثم انه عدل عن العبارة المشهورة وهى ما يستلزم تصوره تصوره  
 لانتقاضه بالملزومات بالنسبة الى لوازمها البينة لا بالمعرف بناء  
 على ان تصور الماهية يستلزم تصوره معرفها على ما قيل فان ذلك



ثم اذا تصور الماهية قد يحصل بدون تصور المعرف كتصورها بالوجه  
 السابق على الكسب وما يقال في جواب المنقضى من ان المراد من الاستلزام  
 الاستلزام بطريق النظر بقرينة ما سبق من ان الموصل الى التصور  
 بالنظر يسمى قولاً شارحاً وان البحث في الفن عن كواسب التصورات  
 والتصديقات لا ينج عن ضعف وتكلف (قوله ويشترط ان يكون مساوياً  
 اجلي) اي في الصدق (قوله فلا يصح بالاعم والخاص) ترك ابيان لخروجه  
 عن المعرف باعتبار الحمل فيه واشتراط المساوات في المطلق المعرف ليس  
 مذهب المحققين قالوا المنقضى من التعريف التصور سواء كان بوجه مساو  
 او اعم او اخص وللصناعة في جميعها مدخل فلا وجه لعدم اعتبارها  
 نعم يشترط في المعرف التام قال ابو نصر الفارابي في المدخل الاوسط  
 بعد ذكر الحدود وما كان منها اعم من الاسم المحدود كان ذلك حداً  
 ناقصاً ثم قال في الرسوم وما كان منها يفهم بنحو يخص الشيء ويساوي  
 المفهوم عن اسم الشيء كان ذلك رسماً كاملاً وما كان منها اعم او اخص  
 كان ذلك رسماً ناقصاً هذا كلامه ولم يذكر في حد الاخص لعدم امكانه  
 ففطن والمص ساق ذلك مساق الاقوال الضعيفة كما سيحى فان قيل  
 اذالم يجز التعريف بالاحص كما هو مذهب المص يلزم ان لا يصح تعريف  
 المعرف لان ما يذكر في تعريفه معرف خاص فهو اخص من مطلق المعرف  
 فتعريفه به تعريف بالاحص اجيب بان معرف المعرف اخص منه بحسب  
 العارض ومساو له بحسب الذات والتعريف انما هو بحسب الذات لا بحسب  
 العارض وهذا الجواب لا ينج عن كدر لان ذات معرف المعرف وهو قوله  
 ما يقال على الشيء لافادة تصوره اخص منه ضرورة ان المعرف يصدق  
 عليه وعلى غيره من المعارف كالحيو ان الناطق وانما يتم هذا الجواب لو كان  
 قوله ما يقال آه مع وصف المعرفة اخص لاذاته لكن ذاته اخص لاهو  
 مع الوصف فانه مع ذلك الوصف ليس معرفاً ضرورة ان انضمام وصف  
 المعرفة لا يخرج عنه كونه معرفاً والحاصل ان الوصف منشأ الاختصية  
 لا قيد في الاخص حتى يكون المقيد اخص دون ذاته والا قرب ان يقال المراد  
 بالاخص ههنا ان يكون اخص بحسب الحمل المتعارف اعني ان يصدق المعرف



على جميع افراد المعرفة ولا يصدق المعرفة على جميع افراد المعرفة كما في  
الحيوان والانسان فان كل انسان حيوان وبعض الحيوان ليس بانسان  
كلاهما قضيتان متعارفتان ومعرفة المعرفة ليس اخص بهذا المعنى بل  
هما مساويان بطريق الحمل المتعارف اذ كل فرد من المعرفة يصدق عليه  
انه ما يقال على شئ لا فائدة تصوره وكذا كل فرد مما يقال على الشئ انه  
ايصدق عليه انه معرفة والسالبة الصادقة ههنا قولنا ليس كل معرفة  
هو نفس هذا المفهوم بطريق المحرفة الطبيعية قافهم قوله والمساوي  
معرفة اما بان يكون مساويا له ضرورة كالتضاييف نحو تعريف الاب بمن  
له ابن فانها متعلقتان معا بالضرورة او بان يكون مساويا له بالنظر الى من  
يعرف له كتعريف الزرافة لحيوان شبه جلده جلد النمر لمن لا يعرف  
النمر قوله والاخفى سواء كان اخفى بالضرورة بان يتوقف معرفته على  
معرفته كتعريف الحركة بما ليس بسكون فان السكون عدم الحركة عما  
من شأنه ان يكون متحركا او كان اخفى بالنظر الى من يعرفه سواء كان  
من شأنه ان يكون اخفى كتعريف النار بالجوهر الشبيه بالنفس او لا  
كتعريفها بانها تخفيف المطلق لمن لم يتصور الخفة قوله والتعريف  
بالفصل القريب حد وبخاصة رسم فان كان مع الجنس القريب قوام والا  
فنافس حاصله ان مدار الحدية على كون المميز ذاتيا والسمية على كونه  
عرضيا ومدار التام فيهما على الاشتمال على الجنس القريب واعلم ان اخذ  
التام قد يتركب من غير الجنس والفصل كما صرح به الشيخ في حكمة المشرقية  
فان المركب الخارج انما يتصور كنهه بتل حقيقة اجزائه في العقل كما  
في البيت فان كنهه الجدر ان والسقف مع الهيئة المخصوصة وكانهم  
لم يعتبروه لعدم مدخلية الصناعة في جزئه الصوري اذا اجزاء الخارجية  
اذا تاملت بتامها في الذهن على اي ترتيب اتفق حصل تصور كنهه المركب  
فليس فيه الحركة الثانية التي هي لتحصيل الصورة الكاسب وفيه بحث  
اذ في المركب من الجنس والفصل ايضا لا يجب تقديم الجنس فقد قال  
الشيخ في بعض تعليقاته ناطق حيوان حد تام الا ان الاولى تقديم الاعم  
لشهرته وظهوره نعم لا بد من تقييد احدهما بالآخر حتى يحصل صورة  
مطابقة للحدود وذلك لا يحتاج الى حركة ثانية والاولى ان يقال ليس



للصناعة مدخل في تحصيل الاجزاء الخارجية بخلاف الاجزاء المشمولة  
 فان الصناعة كافلة بتحصيلها باعطاء قواعد تغير بها تلك الاجزاء عن  
 العرضيات ( قوله ولم يعتبروا بالغرض العام ) قد اعتبره المعتبرون في  
 الرسوم النقص ( قوله وقد اجبر في النقص ان يكون اعم ) قد سبق انه  
 مذهب المحققين ( قوله كأنه نظي ) وهو ما يقصد به تفسير مدلول اللفظ  
 فاما يجوز بالاعمال كقولهم سعدان بنت وصداء موهبة والتعريف اللفظي  
 عند المص من المطالب التصورية وخالفه بعض المحققين وقال انه من  
 المطالب التصديقية وانت خير بانه اذا كان الغرض منه معرفة حال اللفظ  
 بانه موضوع لذلك المعنى كان بحثا لغويا خارجا عن المطالب التصورية  
 واما اذا كان الغرض منه تصوير معنى اللفظ فليس كذلك كما اذا قلنا  
 القضاة موجودون فلفظهم السامع من التصدير معنى ففسرناه بالاسد ليحصل  
 له تصور معناه فذلك من المطالب التصورية كيف وقد علل القوم تقدم  
 مطالب ما الاسمية على جميع المطالب بانه ما يفهم معنى اللفظ لم يكن التصديق  
 بوجوده فلا يتحقق طلب حقيقته ولا التصديق بالهبة المركبة فان ذلك  
 الكلام انما يتم اذا كان التعريف اللفظي داخلا في مطلب ما الاسمية كالا  
 يخفى والتفصيل ان التصورات مراتب ادناها ان يستحضر في المدركة  
 صورة مخزونة بواسطة لفظ موضوع بازائه فان حصل ذلك ابتداء فلا  
 يتصور طلبه كما اذا اتى لفظ موضوع بازاء معنى بالنسبة الى العالم بالوضع  
 ففهم معناه وهذا لا يدخل في سلسلة المطالب لعدم الطلب وان حصل  
 بعد القاء لفظ لم يعرف معناه فهناك تصور الطلب كما اذا قيل الخلاء مح  
 فيقال ما الخلاء فتجاب بانه بعد موهوم فهذا تعريف لفظي والغرض  
 منه احضار صورة مخزونة وهو بمنزلة التصور ابتداء الا انه من  
 حيث انه مسبوق بلفظ لم يفهم معناه بخصوصه فيصح طالبه عدم  
 من مطلب ما واعلاها ان يستحصل صورة غير حاصلة في الخزانة  
 وفيه مراتب متفاوتة وانها تصورات الكنه وذلك بالحد التام التعريف  
 اللفظي داخل في المطالب التصورية لما ذكرناه لاما قاله بعض الافاضل  
 المتأخرين من انه يفيد تصور الموضوع له انه من حيث معنى هذا اللفظ  
 وهذا التصور لم يكن حاصلا وذلك وانه ليس الغرض من التعريف اللفظي



تصور المعنى بهذا الوجه بل الغرض منه تصويره بذاته كما مر في مثال الحلاء  
فإن المحاطب طالب لتصور نفس المعنى لا تصويره من حيث أنه موضوع له  
لهذا اللفظ إذ غرضه تحصيل هذا التصديق المتوقف على تصور ذلك  
الطرف ولا يتعلق له غرض بتصوره بهذه الهيئة اعني كونه معنى لهذا  
اللفظ وذلك لا ينكره منصف اما التصديق بأن هذا اللفظ موضوع  
لاي معنى كما هو شأن اللغوي فيخرج عن المطالب التصورية بل بحث  
لغوي كما مر في فصل ٤ قوله التصديقات القضية قول يحتمل الصدق  
والكذب القول المركب سواء كان ملفوظا او معقولا ويشعر عباراتهم  
بأنه ليس مشتركا معنويا بينهما والمراد باحتمال الصدق والكذب ان يجوز  
هما العقل بالنظر الى المفهوم مع قطع النظر عما هو في الواقع ومنشأ ذلك  
اشتراكه على النسبة الخبرية التي هي حكاية عن امر واقع فان شأن الحكاية  
ان يتصف بالمطابقة و عدمها بخلاف النسبة الانشائية والتصورات  
فإنها ليست حكاية عن امر واقع فلا يجري فيها الصدق والكذب  
نظير ذلك ان النقاش اذا تصدى لتقبس صورة على أنها حكاية عن  
صورة زيد يجري عليه اعتراض بعدم المطابقة واما اذا تصدى بمجرد  
النقش من غير التزام انه نقش الشيء الفلاني فلا يجري فيها الخطئة  
اصلا فان كل نقش فهو في حد ذاته نقش ولعلك تفهم من هذا التفصيل  
ان قول القائل كلامي هذا صادق مشيرا الى نفس هذا الكلام ليس  
خبرا اصلا وان كان في صورة الخبر لانتفاء الحكاية التي يقتضي المغايرة  
بين الحكاية والمحكي عنه نظيره ان يتصدى النقاش ان ينقش صورة  
على أنها حكاية عن نفسها فانه مع انه اعتبار لا طائل تحته بل غير محصل  
لا يجري فيه الخطئة ولقد بين صاحب المفتاح حيث قال مرجع احتمال  
الصدق والكذب امكان ادراك النسبة الذهنية مع ثبوتها في  
الواقع ولا يثبتها فانه يمكن ادراكه ان زيدا قائما او كان زيدا قائما في  
الواقع اوقاعدا ولا شك انه اذا كان حكاية عن نفسه كما في المثال المذكور  
لا يمكن ذلك اذ يتنوع بالذات اجتماع ثبوت الشيء مع انتفائه هذا وارد  
على التعريف انه دوري لان الصدق مطابقة الخبر للواقع والكذب  
عدم مطابقته واجيب بان الصدق يدهي او هو مطابقة الامر الذهني



وفي الثاني نظر لان التصورات مطابقة ولا يوصف بالصدق اصلا وبان  
 الخبر يدعي والتعريف للتنبيه واحضاره من بين المخزونات فلا دور  
 وتحقيق ذلك ان الغرض من التعريف التنبيه احضار الشئ في المدركة  
 بعد حصوله في الخزانة و يجوز ان يحصل هذا الغرض من امر يتوقف  
 في الحصول على ذلك الشئ اذا كان تصوره مستلزما لتصور الشئ لان  
 التوقف في الحصول ابتداء لا يستلزم التوقف في الالتفات والتذكير  
 نظيره اذا تعقبتنا عدة معان منها الحيوان وارادنا تعيينه من بين تلك المعاني  
 فنقول ذلك الجنس الذي هو جنس الانسان فهذه الخاصة بتعين ذلك  
 المعنى ويزول الالتباس من غير دور قوله فان الحكم فيها بثبوت شئ لشي  
 او نفيه عنه فعملية موجبة او سالبة اي القضية اما حالية وهي التي يحكم  
 فيها بثبوت شئ لشي وهي الموجبة او سلب شئ عن شئ وهي السالبة  
 و اما شرطية وهي التي ليست كذلك ( قوله و يسمى المحكوم عليه  
 موضوعا ) لانه وضع وجوده واثبت له شئ ( قوله والمحكوم به محمولا )  
 تشبيهه بالامر المحمول على غيره لكونه مثبتا له او لكونه مبنيا عليه من  
 حيث ان ثبوته له فرع لثبوته في نفسه ( قوله والذال على النسبة رابطة )  
 قال الشيخ في الشفاء القضية الجمالية تتم بامور ثلاثة الموضوع والمحمول  
 والنسبة بينهما و ايس اجتماع المعاني في الذهن هو كونها موضوعة  
 ومحمولة بل يحتاج الى ان يكون الذهن يعقل مع ذلك النسبة التي هي بين  
 المعنيين بايجاب او سلب فاللفظ ايضا اذا اريد ان يصاحي به ما في الضمير  
 يجب ان يتضمن ثلث دلالات دلالة على المعنى الموضوع والاخرى  
 على المعنى المحمول وثالثة على العلاقة والارتباط بينهما ثم قال فظهر  
 من هذا ان فيها معنى غير الامر الموضوع والامر المحمول من جهة ان  
 يدل عليه وهو النسبة فاللفظ الدالة على النسبة تسمى رابطة فتحكمها  
 حكم الادوات فاما لغة العرب فر بما تحذف الرابطة فيها انكاء على  
 شعور الذهن بمعناها و بما ذكرت هذا كلامه وهو مصرح بان اجزاء  
 القضية المعقولة ثثة و ذلك مذهب القدماء اذ عندهم ادراك النسبة  
 الثابتة بين الموضوع والمحمول هو الحكم وليس مسبوقا عندهم بتصوير  
 نسبة هي مورد الحكم فان اثبات تلك النسبة من توقيفات المتأخرين رأوا ان



في صورة الشك قد تصورت النسبة بدون الحكم اذ ما لم يتصور النسبة  
 لا يحصل الشك وعند ارتفاع الشك ينظم الى الادراكات الحاصلة ادراك  
 اخر كما يشهد به الوجد ان لا انه يزول ادراك ويحصل ادراك اخر بدله  
 وللمناقشة في مجال اذ لا حدان يلتزم ان المدركة في صورة الشك هو  
 بعينه هو المدرك في صورة الحكم اعني الوقوع واللاوقوع والتفاوت  
 في الادراك فانه يدرك وفي الاول بادراك غير ادعائي وفي الثاني بالادراك  
 الادعائي وقد نبهه فيما سبق على ان التفاوت في الادراكين بالذات لا  
 بالمدرك وليس مما ياباه الوجد ان فليأمل هذا وقد علمت من ذلك ان شيئاً من  
 القضايا لا يخ عن معنى الرابطة سواء ذكرت لفظاً او حذف او تضمن معناها  
 اللفظ الدال على المحمول على ما قبل في الكلمات (قوله وقد استعمل لها اللفظة  
 هو) يشير الى انه ضمير راجع الى الموضوع فلا يكون رابطة في الحقيقة  
 لان الرابطة انما تكون اداة والضمير اسم لانه عين المرجع في المعنى فتشيل انقوم  
 الرابطة به لانهم لم يحدوا في كلام العرب ما يكون لفظاً دالاً على الرابطة  
 الغير الزماني نحو است في الفارسية واستين في اليونانية فاستمار والهدا المعنى  
 لفظه هو ليس محتملهم به هذا ما ذكره المص واقول قد صرح الشيخ في  
 الشفاء على ان لفظه هو ههنا اداة حيث قال واما لغة العرب فربما حذفت  
 الرابطة فيها اتكاء على شعور الذهن بمعناها وربما ذكرت والمذكور  
 ربما كان في قالب الاسم كقولك زيد هوى فان لفظه هو جاءت  
 ههنا لتدل بنفسها على معنى بل لتدل على ان زيدا هو امر لم يذكر  
 بعد مادام يقال هو الى ان يصرح به فقد خرجت عن ان يدل بذاتها  
 دلالة كاملة فلحققت بالاداة لكنها يشبه بالاسماء هذا كلامه مع انه قد جعله  
 بعض ائمة النحو ايضاً حرفاً فان الرضى قد نقله عن بعض البصريين  
 واختاره حيث قال ثم لما كان الغرض من اتيان الفصل ما ذكرنا اعني دفع  
 الالتباس الخبر الذي يذكر بعده بالوصف وهذا هو معنى الحرف اعني اداة  
 المعنى في غيره فصار حرفاً وانتم له اسما لاسمية فلزم صيغة معينة اعني  
 صيغة ضمير المرفوع وان تغير ما بعده عن الرفع الى النصب كما ذكرنا لان  
 الحرف عديمة التصرف لكن بقي فيه تصرف واحد كما كان في حال  
 الاسمية اعني كونه مفرداً او مثني ومجموعاً ومذكر او مؤنثاً ومكلاً او مخاطباً



وغائبا لعدم صرافته في الحرفية ومثله كاف الخطاب في هذا التصرف  
لما جرد من الاسمية ودخل في الحرفية انتهى كلامه ثم لو فرضنا اجتماع  
النحاة على انه اسم فلا يلزم عدم كونه اداة عند المنطقيين اجماعا وما ذكره  
المص من انه راجع الى الموضوع فيكون عينه بحسب المعنى انما يتم  
اذا سلم كونه اسما واما اذا قلنا بانه حرف اتى به للربط فلا يلزم ان يكون اداة  
في صورة الاسم كما في كاف الخطاب و يا الغيبة في اياك و اياه فظهر ان  
ما ذكره المص مع انه غير تام توجيه الكلام المنطقيين بما لا يرضوا به فانهم  
مصرحون بانه اداة ولا يشترطون في جوازه ما يشترط اهل العربية  
من كون الخبر مما يلي بس بالعت او نظائره بل يجوزونه مثل زيد هو كاتب  
مع عدم الاتباس بالصفة كما ضر حويه (فان قلت) الظ ان الرابطة في لغة  
العرب هي الحركات الاعرابية اذ المفردات اذا ذكرت ساكنة الاواخر  
لم تدل على الاسناد واذا ذكرت مع اعرابها افادت ذلك فيكون الاعراب  
دالا على الرابطة (قلت) المنطقيون يصرحون بان الرابطة لفظة  
هو وهي ونظائرهما فلا يكون علامات الاعراب رابطة عندهم  
بل دالة على الفاعلية والمفعولية وغيرهما كما هو عند اهل العرب وانفهام  
معنى الرابطة عند حذفها من تلك العلامات بطريق الالتزام لان تلك  
العلامات تدل على تلك المعاني المعنوية التي لا تكون بدون الرابطة  
(قوله والافشرطية) اي وان لم يكن الحكم فيها بثبوت شيء لشيء  
او نفيه عنه فشرطية سواء كان الحكم فيها بثبوت شيء لشيء آخر لزوما  
او اتفاقا او عدم ثبوت كذا ويسمى متصلة او بانتفاء شيء عند آخر  
او سلب ذلك ويسمى منفصلة وسيجيء تفصيل ذلك فانما يسمى شرطية  
لانها مشتملة على اشتراط ثبوت التالي بثبوت المقدم صريحا في المتصلة  
ومستلزمة لاشتراط ثبوت التالي بانتفاء المقدم او انتفاء ثبوتيه او كليهما  
في المنفصلة كما سيظهر عليك ان شاء الله تعالى قوله ويسمى الجزء الاول  
مقدما والثاني تاليا اي جزء الاول من الشرطية وهو المحكوم عليه فيها  
يسمى مقدما لتقدمه في الذكر في القضية الملوحة والذكر في المقولة  
والثاني تاليا لتأخره في الذكر او الذكر فان قلت كيف يصح الحكم في المقدم  
مع انه ليس اسما والكون محكوم عليه من خواص الاسم قلت لاننا من



خواص الاسم بل ان سلم ذلك في الموضوعية والمحمولية فقط واما اهل  
العربية فلما كان الخبر عندهم هو الجزء والشرط قيد له بمنزلة الحال  
او الظرف اطلقوا كون الحكم على الشئ من خواص الاسم ولا يوافق ذلك  
قواعد المنطق فان الحكم على مقتضى تلك القواعد بالارتباط بين المقدم  
والتالي قبل وهو الحق لا قطع بصدق الشرط بل مع كذب التالي في الواقع  
ولو كان الخبر هو التالي لم يتصور صدقها مع كذبه ضرورة استلزام  
انتفاء المطلق انتفاء المقيد اقول التقييد بالشرط يفيد ان ثبوت التالي على  
تقدير ثبوت المقدم ولا يلزم من انتفاء ثبوت التالي بحسب نفس الامر  
انتفائه على التقدير ونظيره انك اذا قلت زيد قائم في ظني لم يكذب بانتفاء  
قيام زيد في الواقع بل بانتفائه في ظنك فقط وما ذكرتم من استلزام  
انتفاء المطلق انتفاء المقيد مسلم لكن لان المطلق ههنا منتف في الواقع بل  
المنتفي في الواقع هو قيام زيد في نفس الامر وليس ذلك مطلقا بالنسبة الى  
قيام زيد في الظن فان المطلق بالنسبة اليه انما هو قيام زيد مأخوذا بحيث  
يمكن تعييده بنفس الامر او الظن او غيرهما وذلك يتحقق في ضمن تحقق  
المقيد فيه اعني قيام زيد في ظنك متحقق في الواقع فيتحقق قيامه مطلقا  
في ضمنه و يمثل ذلك بحل ما يحل من انه قد يصدق المقيد على الشئ مع  
كذب المطلق كقولك زيد معدوم النظير مع كذب قولك زيد معدوم  
فان المطلق ههنا هو المعدوم انعم من ان يكون معدوما نفسه او نظيره  
وهو صادق عليه قطعا والكاذب عليه هو المعدوم بنفسه وهو ليس  
مطلقا بل مقيدا بها مبانها لذلك المقيد الصادق فان ذلك فر بما ذل فيه  
اقدام الحكماء فضلا عن الفضلاء قوله والموضوع ان كان شخصا  
لم يقل عملا ليشمل مثل هذا حيوان قوله سميت القضية شخصية ومخصوصة  
لتخصيص موضوعها وتخصيصه (قوله وان كان نفس القضية بحسب  
التي عدى الحكم الى افرادها فطبيعية) كقولنا الانسان نوع قوله والا  
اي وان لم يكن الحكم على نفس الحقيقة بل على الافراد مخصوصة  
او مهيأة واعلم ان التحقيق ان الحكم على نفس الطبيعة الا انها  
في الطبيعة قد اخذت من حيث انها شئ واحد بالوحدة الذهنية  
فيصدق عليها بهذا الاعتبار ما لا يمدى الى افرادها كالتوعية في الامر



ولذلك لا يصلح الحكم عليها للتخصيص والتعميم بل هي متشخصة كما يشعر  
به كلام الشيخ في كتبه وفي المهلة اخذت من حيث هي هي بلا زيادة  
شرط فيه فيصلح الحكم الصادق عليها بهذا الاعتبار للتخصيص والتعميم  
وفي المحصورة اخذت من حيث انها تصلح للانطباق على الجزئيات  
لا على ان يكون هذا الوصف قيدانه بل على نوع يصلح للانطباق فلا  
جرم ان ذلك الحكم يتعدى الى الاشخاص اما الى جميعها وهي كلية  
او الى بعضها وهي جزئية وليس الحكم في المهلة والمحصورات على  
الافراد اصلا الا بالعرض بمعنى ان الحكم واقع على شيء يتعدى منه ذلك  
الحكم الى الفرد وينطبق عليه كيف لا والمحكوم عليه في الحقيقة ليس  
الا الامر الحاصل في النفس وهي الطبيعة دون الافراد وما يقال من  
ان الافراد معاومة بالوجد الكلي فمناه ان الامر الكلي الحاصل في النفس  
على الوجه يصلح ان ينطبق على الجزئيات فذلك الامر معلوم ومحكوم  
عليه بالذات وتلك الجزئيات معلومة ومحكوم عليها بالعرض للقطع بانه  
ليس في النفس الامر واحد وهو ذلك الوجه الا انه لوحظ على وجه  
يصلح للانطباق على الافراد ولذلك يتعدى منه الحكم اليها بمعنى انه  
لو لوحظ تلك الافراد وجد ذلك الامر منطبقا عليها فيعرف احكامها  
بح بالفعل اذا تمهد ذلك فيمكن توجيه كلام المص بان مراده بقوله وان  
كان نفس الحقيقة ان يكون الحكم لا يتعدى منه الى الفرد وبقوله والاما  
يتعدى منه اليه وان كان حظ كلامه من رافع هذا التحقيق (قوله فان بين  
كمية افراده كلا او بعضها فمحصورة كلية او جزئية وما به البيان سور)  
لف وشر مرتب لا يقال قد تقرر ان الحكم بالذات ليس على الافراد  
فكيف تبين فيها كمية الافراد لاننا نقول الذي بين حقيقة هو مصاحبة الحكم  
للطبيعة في جميع موارد صحةها او في بعضها وتلك المواد هي الافراد  
بعضها فنسبة التبيين اليها بالعرض كما اشرنا اليه آنفا من انها محكوم  
عليها بالعرض (قوله والا) اي وان لم تبين كمية الافراد بالمعنى الذي مر  
(قوله فمهلة) لاهمال بيان كمية الافراد (قوله وتلازم الجزئية) لانه حيث  
يصدق الحكم على الطبيعة من حيث هي هي فاما ان يصدق عليها في ضمن



جميع الافراد اوفى بعضها وعلى التقدير بن يصدق الجزئية اقول فيه  
 نظر لان موضوع المهمة على ما تقرر هو الطبيعة من حيث هي هي  
 بلا زيادة شرط كما صرح به الشيخ وغيره من المحققين فالحكم الصادق  
 عليها بهذا الاعتبار قد يصدق عليها بشرط الوحدة الذهنية كقوانا  
 الانسان نوع فيمكن ان يصدق المهمة بصدق الطبيعة فلا تستلزم  
 الجزئية فان قيل هذا انما يرد اذا كان الحكم في المهمة على الطبيعة  
 كما اعتبرته فذلك يدل على فساد فلتراجع عن ذلك الى ما ذكره  
 المتأخرون حتى لا يلزم ذلك فلتناظر ان الحكم بالذات ايسر الاعلى الامر  
 الحاصل في الذهن بالذات وهو الطبيعة المأخوذة على الوجه الخاص  
 كما مر اذ ليس في العقل الا تلك الطبيعة وايضا على تقدير ان يكون  
 الحكم في المهمة على الفرد تبقى قضية اخرى يكون الحكم فيها على  
 الطبيعة من حيث هي هي بحيث يمكن صدقها بصدق كل واحد من  
 الطبيعة والجزئية فان الطبيعة من حيث هي هي تصلح للكلية والجزئية  
 فاذا حكم عليها بهذا الاعتبار يحكم كان صدقها اعم من ان يكون  
 المحمول صادقا على فرد من افرادها الحقيقية او على الطبيعة من حيث  
 انها خاصة او عامة والحق ان المهمة يستلزم الجزئية اعم من ان يكون  
 الحكم في تلك الجزئية على بعض الافراد الحقيقية اعني الانواع  
 والاشخاص او الافراد الاعتبارية التي خصوصيتها بحسب الاعتبار  
 وقد اشار الى ذلك الشيخ في الشفاء حيث قال في دفع شك من قال ان  
 الجنس يحمل على الحيوان والحيوان على الانسان مع ان الجنس لا يحمل  
 عليه اذا الجنس انما يحمل على طبيعة الحيوان من حيث اعتبارها بغيرها  
 في الذهن بحيث يصلح لابقاع الشراكة فيها واعتبار هذا البحر بدفها  
 اعتبار اخص من اعتبار الحيوان بما هو حيوان فقط الى اخر ما قال في  
 بيان ذلك ثم قال وبالحقيقة ان هذا يرجع الى ان الطرف الاكبر يحمل  
 على بعض الاوسط الذي لا يحمل على الطرف الاصغر وبشبه ذلك بان  
 الناطق يحمل على بعض الحيوان والحيوان يحمل على كل فرس و ليس  
 يلزم منه ان يحمل الناطق على الفرس فقد صرح بان هذه القضية



تصدق جزئية وعلم منه ان الجزئية اعم من ان يكون الحكم فيها بالعرض  
على الافراد الحقيقية او الاعتبارية الا ان المتعارف ربما خصصها  
كالكلية بالهمله ايضا بالافراد الشخصية او النوعية والشخصية معا  
كما علم من كلام الشيخ وغيره (قوله ولا بد في الموجبة من وجود الموضوع  
محملة وهي الخارجية او مقدرا فالحقيقة او ذهنية او ذهنية) لان صدق  
القضية الموجبة يستلزم وجود موضوعها ضرورة ان ما لا يوجد اصلا  
لا يثبت له شيء اصلا فان ما ليس موجودا ليس شيئا من الاشياء حتى انه  
يصدق عليه عن نفسه ثم الموجبة تارة تؤخذ خارجية فيكون معنى  
قولنا كل ج ب كل ج موجود في الخارج ب وصدقها يستلزم وجود  
الموضوع في الخارج وقد يؤخذ حقيقة وقد يفسرها المتأخرون  
بالحكم على الافراد الخارجية محقة كانت او مقدرة فيتناول الافراد التي  
ليست بموجودة في الخارج اذا كانت بحيث لو وجدت في الخارج كانت  
متصفة بالمحمول كقولك كل عنقاء طائر فان معناه عندهم كل ما لو وجد  
في الخارج لكان عنقاء فهو بحيث لو وجد لكان طائرا ولا يخفى ان موضوع  
الحقيقة بهذا التفسير وان كان اشمل من موضوع الخارجية الا انها الاشمل  
بجميع افراد الموضوع فان جميع افراد الموضوع الخارجية محقة او مقدرة  
بعض الافراد فان من الافراد ما ليست بموجودة في الخارج لا محقة  
ولا تقديرية وهن اقساها لا يلتفت فيها الى وجود الموضوع في الخارج  
اصلا كفواهم كل كرة كذا او كل مثلث كذا فان الحكم فيها على الموضوع  
سواء كان موجودا في الخارج او لم يكن حتى ان هذا الحكم يشمل الكرة  
التي هي اعظم من فلك الافلاك والمثلث الذي اضلاعه اعظم من قطرة  
مع امتناعهما في الخارج لا يقال بافراد الموضوع كيف ما كانت يصدق  
عليها انما لو وجدت في الخارج كانت متصفة بالمحمول ج فتدخل في  
الافراد المقدرة لانا نقول اما اولافهم اخذوا امكان وجود الافراد  
وهذا القيد يخرج ما ذكره امانيا فسواء اخذ هذا القيد اولم يؤخذ  
اخذ امكان يصدق الموضوع على الافراد المقدرة بحسب نفس الامر كما  
ذكره افضل المتأخرين في حواشي شرح الشمسية فهو بحسب هذا



الاعتبار جزئي بالنسبة الى مفهوم القضية الكلية فان معنى قولك كل  
كرة كذا او كل مثل كذا الحكم على جميع ما هو كرة او مثل مع قطع  
النظر عن الوجود الخارجي محققا او مقدرًا فاعتبار الوجود الخارجي  
اعتبار زائد لا يقتضيه مفهوم القضية ولا التعارف ضرورة ان القضايا  
الهندسية غير مأخوذة بهذا الاعتبار كما مر فلا طائل في اعتباره  
وبعضهم فسّر الحقيقية بقولهم كل ما يمكن صدق عليه بحسب نفس  
الامر وفرض العقل ج بالفعل فهو ب بالفعل بحسب نفس الامر  
ونسبه الى الشيخ وجعله المفهوم المنطبق على جميع المواد واعلم ان جمهور  
التأخرين كما اعتبروا الاتصاف بالعنوان على تقدير الوجود كذلك  
اعتبروا الاتصاف بالمحمول على تقدير الوجود حتى يصدق مثل قولنا  
كل انسان ذي رأسين ماش بالاطلاق العام وان لم يوجد الموضوع اصلا  
ولم يتصف بالشي بالفعل في الواقع فانه لو وجد كان ماشيا ويعلم من  
كلام بعضهم انهم اخذوا الوجود اعم من الذهني والخارجي ولم يخصوا  
الافرد بالممكنة او التي يمكن صدق العنوان عليها ولذلك قال صاحب  
المطالع وموافقوه ان قولنا كل مجهول مطلقا يتنع الحكم عليه يصدق  
حقيقية من غير تناقض لان معناه ثبوت الامتناع على تقدير كونه مجهولا  
مطلقا وهو لا يستلزم ثبوت الامتناع في الواقع وبذلك يندفع الابرار  
الذي ذكر على تفسير الحقيقية انفا وعدم صدق الحقيقية الكلية بهذا  
المعنى في مثل قولنا كل انسان ماش لا يضر كما ان عدم صدق الكلية  
بالمعنى الذي نسب الى الشيخ في قولك كل جسم متخير بالفعل لا يقدح فيه  
فان هذا المعنى هو معنى الحقيقية الكلية فحيث لا يصدق تخصص وانت  
تعلم بان المعنى الذي نقلناه يمكن اعتباره حيث لا يمكن اعتبار المعنى الذي  
نسبه الى الشيخ كتولنا شريك الباري متمنع لعدم امتكان صدق العنوان  
على شيء بحسب نفس الامر والقول بانه سالبة في المعنى تحكم غير مسموع  
لان كل مفهوم نسب الى الآخر فاعقل ان يحكم بينهما بالايجاب ولا شك  
ان اعتبار المعنى المذكور اعتبار صحيح عقلا وهو مأخوذ في بعض القضايا  
وهو اشمل مأخذا من سائر الاعتبارات فلا يبعد ان يجعل ذلك المعنى



الحقيقة الاصلية و يكون ما عداه من التخصيصات التي يقتضيها  
 المعارف وفي كلام الشيخ اشارة الى هذا المعنى ايضا حيث قال الذهن  
 يحكم على الاشياء بالايجاب على انها في نفسها ووجودها يوجد لها  
 المحمول وانها تعقل في الذهن موجودا لها المحمول لامن حيث هي هي  
 في الذهن فقط بل على انها اذا وجدت وجد لها المحمول ثم قال فاما  
 الاشياء التي لا وجود لها بوجه في الذهن فان الاثبات الذي ربما اشتل  
 عليها حيث يرى ان الذهن يحكم عليها بانها كذا معناه انها لو كانت  
 موجودة وجودها في الذهن لكانت كذا وهذا كما يقال ان الخلاء  
 ابعاد انتهى كلامه ثم ههنا ابحاث يجب التفطن لها الاولى ان معنى قولهم  
 صدق الموجبة يستلزم وجود الموضوع ان صدقها يستلزم وجود  
 الموضوع حال ثبوت المحمول له وانحاده معه في طرف ذلك الثبوت  
 ان ذهنا فذهنا وان خارجا فخارجا وان وقتا فوقتا وان دائما ف دائما  
 فان قلت ما معنى قول المص ان الحقيقة تقتضي الوجود المقدر للموضوع  
 والوجود المقدر للموضوع امر لا حجر فيه فلا فائدة في اعتباره قلت ان  
 اعتبر في موضوع الحقيقة امكان صدق العنوان على الافراد وامكان  
 وجودها فالمراد بالوجود الوجود المقدر مع ذلك القيد ولا ينفق فائدة  
 اعتباره وان لم يعتبر كما هو مقتضى كلام بعضهم فالمراد بالوجود المقدر  
 كون الموضوع بحيث لو وجد كان متصفا بالمحمول الثانية ان صدق السالبة  
 لا يستلزم وجود الموضوع بل قد يصدق بانتفاءه ايضا ضرورة ان ما لا  
 ثبوت له في نفسه لا يثبت له غيره لكن تحقق مفهوم السالبة في الذهن  
 يستلزم وجود الموضوع فيه حال الحكم فقط الثالثة ان المتأخر بن اعتبروا  
 قضية سالبة المحمول وحكموا بان صدق موجبتها لا يستلزم وجود  
 الموضوع و فرقوا بينها وبين السالبة بان فيها زيادة اعتبار اذ في السالبة  
 يتصور الطرفان و يحكم بالسلب وفي سالبة المحمول يرجع ويحمل ذلك  
 السلب على الموضوع قالوا ومعنى السالبة المحمول ان ج شئ سلب  
 عنه ر ومعنى سالبة الطرفين ان شيئا سلب عنه ج هو شئ سلب عنه  
 ر ومعنى السالبة ان ج سلب عنه ر وكان صدق السلب لا يستلزم وجود



الموضوع كذلك صدق ثبوت السلب هذا كلامهم واقول فيه نظران  
 المقدمة القابلة بان ثبوت الشيء للشيء يستلزم ثبوت المثبت ولا يستثنى  
 العقل منها الامر السلبى والقول بان العقل يستثنى سالبة المحمول دون  
 معدولة المحمول تحكم وايضا المعدوم المطلق ليس شيئا اصلا فكيف  
 يكون شيئا سلب عنه ولا يقال المعدول هو عدم مقارن للاستعداد  
 فيقتضى وجود الموضوع باعتبار الاستعداد الذى هو وجودى لانا  
 نقول ليس ذلك مذهبهم بل هم مصرحون بخلافه قالوا قولنا كل جوهر  
 ليس بعرض وكل ما ليس بعرض غير موجود فى الموضوع منهج وصغراه  
 موجبة معدولة مع عدم استعداد الموضوع للمحمول اصلا والذى  
 يفهم من كلام الشيخ وغيره من المحققين ان اليجاب مطلقا يقتضى وجود  
 الموضوع قال فى الشفاء وانما اوجبنا ان يكون الموضوع فى القضية  
 اليجابية المعدولة وجود الا لان نفس قولنا غير عادل فى زيد غير عادل  
 يقتصر ذلك ولكن لان اليجاب يقتضى ذلك فى ان يصدق سواء كان نفس  
 قولنا غير عادل يقع على الموجود والمعدوم او لا يقع الاعلى الموجود فيجب  
 ان يعلم ان الفرق بين قولنا كذا بوجود غير كذا وبين قولنا كذا ليس  
 بوجود كذا ان السالبة البسيطة اعم من الموجبة المعدولة فى انها يصدق  
 على المعدوم من حيث هو معدوم ولا يصدق الموجبة المعدولة على ذلك  
 وقد صرح قبل ذلك باننا اذا اخذنا حرف السلب مع ما لو ان فرد كان  
 محمولا وحده اخذناه كشيء واحد ثم اثبتناه على الموضوع برابطة الاثبات  
 كانت القضية موجبة فيلخص من كلامه انه لم يفرق بين ما سموه سالبة  
 المحمول والمعدولة وان الموجبة مطلقا يقتضى وجود الموضوع لاجل  
 معنى الرابطة لا لاقضاء المحمول ذلك والحق ان الموجبة السالبة المحمول  
 على ما اعتبره المتأخرون قضية ذهنية لان اتصاف الموضوع بسلب  
 المحمول عنه انما هو فى الذهن فيقتضى وجود الموضوع فى الذهن لا  
 فى الخارج فيكون بينها وبين السالبة الخارجية تلازم فان قلت صدق  
 السالبة الخارجية لا يقتضى وجود الموضوع حال ثبوت المحمول اصلا  
 لانهما لا خارجا وصدق السالبة المحمول على ما قرر يقتضى وجوده



في الذهن فيكون السالبة الخارجية اعم من الموجبة السالبة المحمول قلت  
 المراد بالوجود الذهني ههنا هو الوجود في نفس الامر وجميع المفهومات  
 التعسورية متساوية الاقدام في انها موجودة في نفس الامر فانها  
 لا محالة تكون موضوعا لقضية موجبة صادقة واقلاها انها متغايرة لجميع  
 ما عداها واما ان ذلك الوجود في مشعر من الشاعر اولا وعلى  
 الاول في اي مشعر فيبحث اخر فبهذا التدرج ثبت اعتبارات المساوات  
 بينهما بحسب الصدق فتأمل جدا لرابعة ان قولهم صدق الموجبة  
 يقتضي وجود الموجبة وصدق السالبة لا يقتضيه كلاهما مخصصات عند  
 المتأخرين بغير السالبة المحمول فان الامر فيها على العكس عندهم واما  
 على ما حققناه فلا تخصيص (قوله وقد يجعل) حرف السلب كلا  
 وغير وليس (قوله جزء من جزء) اي الموضوع والمحمول (قوله  
 وتسمى) اي القضية المشتملة على ذلك الجزء (قوله معدولة) اي  
 معدولة الموضوع او المحمول او كليهما ومن اعتبر السالبة المحمول  
 فنبغي ان يقيد ما ذكره في تعريف العدول بقيد يخرج محمولها فان  
 حرف السلب هناك ايضا جزء من المحمول وقد وقع في شرح المطالع  
 ان السلب خارج عن المحمول في السالبة والسالبة المحمول معاصر بمجه  
 بان في السالبة المحمول يعود بعد ساب المحمول عن الموضوع ويحمل ذلك  
 السلب على الموضوع وهل هذا الاتناقض يحتاج في دفعه الى تكلف  
 بان يحمل المحمول في عبارته على المحمول الاول الذي ورد عليه الساب  
 قوله وقد تنصرح بكيفية النسبة فوجبة نسبة المحمول الى الموضوع  
 اما ان يكون ضرورية في نفس الامر او ممكنة او دائمة او غير دائمة  
 الى غير ذلك فتلك الكيفيات الثابتة في نفس الامر تسمى مادة القضية  
 والصورة المعقولة منها في القضية المعقولة اللفظ والادال عليها في  
 القضية المأفوضة تسمى جهة فان كانت القضية خالية عنها تسمى مهيمة  
 من حيث الجهة وان كانت مشتملة عليها فوجهة (قوله وما به البيان  
 جهة) اراد به ما يتناول الصورة المعقولة واللفظ الدال معا فان  
 الصورة الذهنية ذالة على ما في نفس الامر على ما هو المشهور ثم  
 الجهة ان وافقت المادة صدقت القضية والا كذبت اذا عرفت ذلك



فنقول القضايا التي يبحث عن احكامها من النسب بينها والتناقض  
والانعكاس خمسة عشر سبع منها مركبات وهي التي معناها مركب  
من ايجاب وسلب وثمانية منها بسائط وهي التي معناها اما ايجاب فقط  
او سلب فقط فقدم البسائط لتقدمها بالطبع ( قوله فان كان الحكم  
بضرورة النسب مادام ذات الموضوع ) اي مادامت موجودة ( قوله  
فضرورة ) الاشتغالها على الضرورة ( قوله مطلقة ) لعدم تقييد  
الضرورة المعتبرة فيها بوقت او وصف مثاله كل انسان حيوان بالضرورة  
وقد يطلق الضرورة المطلقة على ما حكم فيها بضرورة ثبوت المحمول  
للموضوع ازلا وابدا كما في قولك الله حي بالضرورة وبخص باسم  
الضرورة الازلية والاولى باسم الضرورية الذاتية فان ضرورة  
ثبوت الحيوان للانسان في وقت وجوده فهو ضرورة متيدة بشرط  
الذات اذ لو لم يوجد الانسان اصلا لم يكن حيوانا ولا يلزم من ذلك مع  
بخلاف ضرورة ثبوت الحيوة له تعالى فانه ضرورة غير متيدة بشرط فان  
انتفاء ثبوت المحمول له تعالى مستحيل لذاته فان قيل على التفسير الاول  
اذا كان المحمول هو الوجود لزم ان لا يتناقض الضرورة الامكان الخاص  
كقولنا كل انسان موجود بالضرورة فانه صادق لان الشئ مادام  
موجودا يكون موجودا بالضرورة مع صدق قولنا كل انسان موجود  
بانه كان الخاص اجيب بان المراد ضرورة ثبوت المحمول لموضوع في  
جميع اوقات وجوده والوجود ليس ضروريا في جميع اوقات وجود  
الموضوع وان كان ضروريا بشرطه وستعرف الفرق بينهما في  
المشروطة العامة وفيه نظر لانه لو كان معنى الضرورة المطلقة ما  
ذكر لزم ان لا تصدق الا في مادة الضرورة الازلية فلا يكون اعم منها لان  
وجود الموضوع ان لم يكن ضروريا في وقت وجوده لم يكن ثبوت  
المحمول له ضروريا في ذلك الوقت وهذا ظ وقد تبيده بعض المتأخرين  
عندي بهذا الكتاب والحق ان الضرورة المطلقة هي الضرورة  
بشرط الوجود والثاني للضرورة بهذا المعنى هو الامكان بمعنى دفع  
الضرورة بشرط الوجود واما الامكان الذاتي فانه يتناقض الضرورة الازلية  
فتدبر ( قوله او مادام الوصف ) اي وان حكم فيها بضرورة النسبة مادام



الوصف العنواني ( قوله بشرطة عامة ) اما تسميتها بالمشرطة  
فلاشروط الضرورة فيها بالوصف واما تقييدها بالعمامة فلكونها اعم من  
المشرطة الخاصة كما سيجي في المركبات ثم المشرطة العامة تارة  
تؤخذ بمعنى ضرورة النسبة بشرط الوصف العنواني واخرى بمعنى  
ضرورتها في جميع اوقات الوصف والفرق بينهما انه يجب في الاولى  
ان يكون لا وصف مدخل في الضرورة بخلاف الثاني فان الحكم فيها  
بامتناع الانفكاك في وقتية فيجوز ان يستند الى عملة غيره الا ترى ان قولك  
كل كاتب متحرك الاصابع بالضرورة مادام كاتباً بالمعنى الاول صادق  
و بالمعنى الثاني كاذب لان حركة الاصابع ليست ضرورية للانسان في  
وقت كتابته وهو وقت الظاهر مثلاً اذا الكتابة ليست ضرورية له  
في شيء من الاوقات فكذا حركة الاصابع فالمعنى الاول اعم من  
الضرورة الذاتية وجدل صدقهما في مادة الضرورة الذاتية والعنوان  
عين الذات كقولك كل انسان حيوان بالضرورة الذاتية او بالضرورة  
مادام انساناً وصدق الاول بدون الثانية حيث يكون العنوان غير الذات  
في المادة ضرورة ذاتية نحو كل كاتب انسان بالضرورة وصدق الثانية  
بدون الاول في مادة الضرورة الوصفية دون الذاتية كمثل متحرك  
الاصابع والمعنى الثاني اعم منها مطلقاً لانه اذ ثبت الضرورة الذاتية  
ثبت في جميع اوقات الوصف من غير عكس كما في قولك كل منخسف مظلم  
مادام منخسفاً فان الاظلام ضروري له في وقت الانخساف وهو وقت  
الحيلولة دون التبريع على ما زعموا وليس ضرورياً له في سائر الاوقات  
وبين المعنيين عموم من وجه اما جهة العموم فلانه الاعم المطلق من الاعم  
من وجه من شيء يكون اعم من ذلك الشيء في الجملة فيكون المعنى الثاني  
اعم في الجملة من الاول واما جهة الخصوص فلصدق الاول بدون الثاني  
في المثال المذكور فتدبر تفهم ( قوله اوفى وقت معين ) اي حكم فيها  
بضرورة النسبة في وقت معين من اوقات وجود الموضوع ( قوله  
فوقية مطلقة ) لتقييد الضرورة فيها بالوقت المعين وعدم تقييدها  
بلادوام او بالضرورة مثاله كل منخسف وقت الحيلولة وهي اعم  
مطلقاً من الضرورة ومن وجه من المشروط العامة بالمعنى الاول



و مطلقا من المعنى الثاني لان جميع اوقات الوصف بعض اوقات  
الذات (قوله او غيرهما) اى ان حكم فيها ضرورة النسبة في وقت  
ولم يتعين ذلك الوقت في القضية (قوله فتشترط مطلقة) اما المنتشرة  
فلعدم التعيين واما المطلقة فلعدم التقييد كما مر مثاله كل ذي رية متفلس  
وقتا ما بالضرورة وهى اعم مطلقا من الوقتية وهو ظ ونسبتها الى  
الضرورة والمشرطة بالمعينين نسبة الوقتية اليهما (قوله او بدوامها  
مادام الذات) اى ان حكم فيها بدوام النسبة مادام ذات الموضوع  
موجودا (قوله فدائمة مطلقة) ووجه التسمية ظ مأمور وكما علمت ان لنا  
ضرورية ازلية فكذلك لنا دوام ازلى هو دوام النسبة ازلا وبدا  
مطلقا لاحال وجود الموضوع فقط كما مر من مثال الضرورة الازلية  
والازلى ههنا اخص من المطلقة ايضا كما في الضرورة لكن الدوام  
الذاتى لا ينافى الاطلاق العام في القضية التى محمولها الوجود بخلاف  
الضرورية الذاتية كما مر والدائمة اعم مطلقا من الضرورية لان  
امتناع انفكاك النسبة يستلزم دوام ثبوتها من غير عكس لجوز ان  
يدوم النسبة مع امكان زوالها وفيه مأمور من تقسيم العرض المفارق  
الى الدائم والزائل فان الممكن لا يدوم الالفة يجب اما بذاتها او بواسطة  
انتهاؤها الى ما يجب بذاتها ومع وجود العلة يجب وجود المعلول  
فالدوام لا يخفى عن الضرورة بالمعنى الاعم اعنى امتناع الانفكاك سواء  
كان ما شيا عن ذات الموضوع او غيرها فان اخذت الضرورة  
بمعنى الاخص اعنى امتناع الانفكاك الناشى عن ذات الموضوع صححت  
النسبة المذكورة وان اخذت اعم فلا الا ان يقال هذه النسبة  
بحسب النظر الى مجرد مفهوم القضايا مع قصد النظر عن الاصول  
التي تحققت في الفلسفة فان العقل في باد النظر يجوز انفكاك الدوام  
عن الضرورة و ليس من غلطات الفناء الكلام على الاصول الدقيقة  
التي تبسرها حالها في العلوم التى بعده وقد اشار الى ذلك الشيخ  
في بعض مواضع الشفاء وهى اعم من وجه من المشروطة بالمعينين  
لتصادقهما جميعا في كل انسان حيوان وصدق المشروطة



بالمعنيين بدونها في كل منخسف مظلم وصدقها بدونها في مادة الدوام  
 الخالي عن الضرورة الذاتية والوصفية مطلقا وكذا الوقتية والمنتشرة  
 بناء على ما مر من العذر وعليك بطالب الامثلة (قوله او مادام الوصف)  
 اي ان حكم فيها بدوام النسبة مادام وصف الموضوع (قوله فعرفية  
 عامة) اما العرفية فلان الحرف يفهم هذا المعنى من السالية عند عدم  
 ذكر الجهة حتى لو قيل لاشي من التام بمستيقظ يفهم الحرف فيه  
 سلب الاستيقاظ من التام مادام تأما قبل وقد يفهم هذا المعنى  
 من الموجبة ايضا اما العامة فلكونها اعم من العرفية الخاصة كما  
 سيحيى وهي اعم من الدائمة والضرورية مطلقا لانه اذا ثبت الدوام  
 او الضرورة في جميع اوقات الذات ثبت في جميع الاوقات الوصف من  
 غير عكس كما في كل منخسف مظلم وكذا من المشروطة العامة بالمعنيين  
 لان الضرورة الوصفية يستلزم الدوام الوصفي من غير عكس كما  
 في مثال الكاتب وتحرك الاصابع ومن الوقتية والمنتشرة من وجه  
 لانها تصادقا جيمصا في مادة الضرورة الذاتية والعنوان عين  
 الذات مثل كل انسان حيوان وتصدق بدونها في مثل كل كاتب  
 متحرك الاصابع مادام كاتباً ويصدق بدونها في مثل كل منخسف  
 وقت الحيلولة اوقت مامع كذب كل منخسف مادام قرا (قوله  
 او بفعليتها) اي ان حكم فيها بثبوت النسبة بالفعل سواء كان في احد  
 الازمنة اثبات كاحوال الجسمانيات او متعاليا عن الزمان كاحوال  
 المجردات (قوله فطاقة عامة) اما تسميتها بالمطابقة فلان هذا المعنى هو  
 المتبادر عند اطلاق القضية مجردة عن الجهات واما تقييدها بالعموم  
 فلانها اعم من الوجوديتين كما سيأتي انشاء الله تعالى هذه القضية اعم  
 من جميع ما سبق كما لا يخفى وما قبل من انها ليست اعم من المشروطة العامة  
 لجواز ان يكون اتصاف ذات الموضوع بالوصف مستلزما بصفة  
 ولا يكون الاتصاف بالعنوان ولا بالمحمول واقما فيصدق المشروطة  
 لثبوت الضرورة الوصفية مع كذب المطابقة نحو قولنا كل كاتب  
 دائما متحرك الاصابع دائما فان الكتابة الدائمة يستلزم التحرك



الدائم لكنه غير واقع فيصدق الضرورة بشرط الوصف بدون  
 المطلقة فاقول فيه بحث لان ذلك انما يتم ان لو كان معنى المشروطة  
 ثبوت المحمول على تقدير الاتصاف بالموضوع ولم يكن معنى  
 الفعلية اثبوت على التقدير بل الثبوت في نفس الامر اذ يحصدق  
 المشروطة بدون المطلقة اما اذا اعتبر الثبوت في كليهما على  
 التقدير او بحسب نفس الامر فلا يظهر صدق المشروطة بدون  
 المطلقة اذ يمكن ان يقال المشروطة يستلزم المطلقة مطلقا فان كان  
 الحكم فيها بالثبوت على التقدير فتستلزم مطلقة كذلك وان كان  
 الحكم فيها بالاثبوت بحسب نفس الامر فيستلزم مطلقة مثلها فانك  
 قد علمت ان القضية قد تؤخذ حقيقية وقد تؤخذ خارجية واذا  
 اخذت خارجية كان الحكم فيها بثبوت المحمول على الوجود ثم  
 لو كان الحكم فيها بثبوت المحمول في نفس الامر لاعلى التقدير فله  
 لا تؤخذ المشروطة كذلك وتفصيل الكلام ان معنى المشروطة  
 ثبوت المحمول للموضوع ثبوتا يمنع انفكاكه عن الوصف وليس  
 معناها مجرد امتناع انفكاكه عن الوصف بل هو كيفية النسبة واصل  
 النسبة هو الثبوت ثم ان اعتبر هذا الثبوت بالفعل سواء كان بحسب  
 نفس الامر او على تقدير وجود الموضوع ظهر استلزامها المطلقة  
 مثلها قطعا ضرورة استلزام المقيد المطلق وان اعتبر بالامكان حتى  
 يكون معناها ثبوت المحمول للموضوع بالامكان ثبوتا يمنع انفكاكه  
 عن الوصف كانت اخص من الممكنة ولم يستلزم المطلقة بناء على  
 كون الممكنة اعم من المطلقة كما هو المشهور الا انهم لم يعتبروا هذا  
 المعنى بل اخذوا بالثبوت المعتبر فيها بالفعل فن اخذ معنى المشروطة  
 مجرد استلزام العنوان المحمول فقد فوت اصل معنى الحمل الذي هو اتحاد  
 المحمول مع الموضوع ومن اخذ في المشروطة ثبوت المحمول على  
 التقدير وفي المطلقة الثبوت بحسب نفس الامر فيحكم بما لا يفيد الاتفيرا  
 في القاعدة الممهدة في نسب القضايا وكذا من اخذ في المشروطة ثبوت  
 المحمول بالامكان لا بالفعل على انه لا يرد على القوم في حكمهم بكون



المطلقة اعم من المشروطة شي لانهم انما يبنوا النسبة بين المعنيين على  
ما ذكرنا فن غير تفسيرهما الى ما اراده و بين النسبة بين ما قصده منهما  
فلا نزاع له في المعنى (قوله او بعدم ضرورة خلافها) اي ان حكم فيها  
بعدم ضرورة خلاف تلك النسبة ان كانت موجبة فبعدم ضرورة السلب  
او سالبة فبعدم ضرورة التيجاب (قوله ممكنة عامة) مما تسميها بالممكنة  
فلا شئ لها على الامكان و اما العامة فلهي موهها بالنسبة الى الممكنة  
الخاصة كما سيأتي (قوله فهذه بسايط) يعني المعتبرة لامكان بسايط  
اخرى كما سيأتي بل سيأتي بسايط اخرى معتبرة في ضمن المركبات  
ولم يعتبروا منفردة وقد وضعت البسايط في شكل مخرسي  
هندسي ووضعت النسبة بين كل اثنين منها في ملتقى  
المطين الخارجين من كليهما تسهيلا  
بالضبط على المبتدى

